الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة

د. محمد علي الشبول
قسم الإعلام/ مديرية التربية والتعليم لمنطقة اربد الرابعة

د. محمد صايل الزيود
قسم الإدارة التربوية والأصول/ كلية العلوم التربوية الجامعة الأردنية، عمان/ الأردن

ملخص

هدفت الدراسة إلى تعرف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة. كما هدفت إلى تعرف وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة للحرية الأكاديمية باختلاف الجنس، والخبرة، والرتبة الأكاديمية، والجامعة. تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم (٤١٢٣) عضو هيئة تدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، وتم اختيار عينة عشوائية من المجتمع الأصلي، بلغت (٦٣٢) عضو هيئة تدريسية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة مكونة من (٤٧) فقرة تتناول أبعاد الحرية الأكاديمية، و طبقت على العينة ثم تم حساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية واختبار (ت)، وتحليل التباين الأحادي واختبار شافيه للمقارنات البعدية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠,٠٥$) تعزى للجنس في مجال اتخاذ القرار على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠,٠٥$) تعزى للجنس في مجالات حرية التعبير والبحث العلمي والتدريس لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة.
- وجود فروق ذات دلالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠,٠٥$) تعزى للرتبة الأكاديمية في مجال البحث العلمي والتدريس على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة ولصالح رتبة الأستاذ.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠,٠٥$) تعزى لمتغير الجامعة في جميع المجالات على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، وجاءت الفروق لصالح الجامعات الخاصة. وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة جملة من التوصيات العملية الإجرائية المستقبلية.

مقدمة الدراسة وخلفيتها

تشكل الحرية الأكاديمية المحور الرئيسي بالنسبة للجامعة لأنها الوسيلة الأساسية لتحقيق عملها الأساسي وهو التعامل مع المعرفة إنتاجاً ونقلاً وتطبيقاً، فمن الصعب تصور جامعة بدون وظيفة التعامل مع المعرفة وبدون حرية أكاديمية، فالعلاقة بين الجامعة والمعرفة والحرية الأكاديمية علاقة وطيدة ووثيقة. فبالحرية الأكاديمية والمعرفة تبقى الجامعة وتستمر، وبالحرية الأكاديمية تزدهر المعرفة، ومن أجل ازدهارها وبقاء الجامعة تتأكد مبررات وجود الحرية الأكاديمية ومطالبة الجامعيين بحق التمتع بها. وتشير الحرية الأكاديمية في التعليم الجامعي إلى تمتع الجامعة بحرية اختيار نظامها وبرامجها ومناهجها وطرائق تدريسها واختيار هيئة التدريس فيها وعدم وضع قيود على ما تدرسه الجامعة. ولهذا فإن الأمور التي تتطلبها الحرية الأكاديمية توفر الضمانات الكافية للأساتذة ضد الضغط والتهديد بالفصل أو الطرد أو العقوبة (شارل، ١٩٧١).

إن الحرية الأكاديمية هي حرية الأستاذ الجامعي في تدريسه وفي بحثه وفي التعبير عن آرائه ونظرياته تعبيراً حراً دون أن يكون عرضة للاضطهاد بسبب الآراء التي يأخذ بها أو يدرسها، كما تشمل حرية الجامعة في إدارة شؤونها الداخلية واختيار أفراد هيئتها التدريسية (عقراوي، ١٩٨٦)، وتشير كذلك إلى حرية أعضاء الهيئة الأكاديمية فرادى وجماعات في سعيهم للمعرفة والتطور العلمي وتبادل المعلومات من خلال البحث العلمي المنظم والدراسات والمناقشات والتوثيق والإنتاج، والتأليف، والترجمة والخلق والإبداع والتعليم والمحاضرات. إن الحرية الأكاديمية تمثل مجمل نشاط الهيئة الأكاديمية في أي

بلد وكل ما يحيط بهذه النشاطات من أمور ثانوية باعتبارها جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان العالمية المعلنة من قبل الأمم المتحدة. كما أن مفهوم الحرية الأكاديمية يشير كذلك إلى حق المعلم أو المتعلم أو الباحث في استقصاء مجالات المعرفة والتعبير عن رأيه دون خوف أو وجل من التدخل القسري أو القيود أو الطرد، فالحرية الأكاديمية تتساوى مع حرية الكلمة وحرية الصحافة وحرية العبارة كصفة جوهرية يتميز بها المجتمع الديمقراطي (شقير، ٢٠٠٣).

وتقرن الحرية الأكاديمية بالجامعة، وبوظائفها الثلاث المعروفة وهي: التعليم، والبحث العلمي، والخدمة العامة "خدمة المجتمع". وبهذا يقع على الجامعة مسؤولية توفير السبل المختلفة لضمان تحقيق هذه الوظائف من أجل التفاعل المثمر لتحقيق وظائف الجامعة في مجالات التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، في إطار فلسفة المجتمع. ومن هنا فإن الحرية الأكاديمية ليست غاية في ذاتها بل إنها وسيلة من وسائل تنمية العملية التعليمية بمكوناتها الثلاث الأساتذة، والبرامج، والطلبة من خلال توفير تكافؤ فرص النمو المعرفي، وتطورها، وتوفير المناخ للاستفادة من منجزات العلم، والتراث الحضاري الإنساني في إثراء المناهج الجامعية. وهذا يتم من خلال ما توفره أجواء الحرية الأكاديمية من مبادئ تشمل حرية الاختيار، وحرية التفكير، والتبصر، والاستنتاج التي تتلاءم مع الطبيعة الإنسانية (الجعنيني وآخرون، ١٩٩٧).

وترتبط قضية الحرية الأكاديمية بقضيتين أساسيتين من قضايا التعليم العالي، أولى هاتين القضيتين حق الإنسان في المعرفة، وحقه في التماس الحقيقة، وحقه في تفهم طبيعة علاقته بالكون المحيط به، وتقرير طبيعة هذه العلاقة. أما القضية الثانية: فهي حق الأساتذة والطلاب في تنظيم حياتهم ورسم مناهجهم في البحث والتدريس وتقرير الوسائل القائدة إلى تحقيق ذلك. فطلب الحقيقة وتعطش الإنسان إليها وشوقه إلى التعبير عنها قديماً لم يبرأ منه حتى الأنبياء الموحى إليهم، فقد سأل إبراهيم ربه أن يريه كيف يحي الموتى فلما سأله " أو لم تؤمن؟" قال بلى ولكن ليطمئن قلبي".

إن ما يحرك الإنسان في سلوكه وقوله هو إرادة قوية قائمة على مبادئ واضحة من أهم المبادئ التي تضبط الحرية الأكاديمية، وهو التزام المربي بالأخلاق والقيم والأفكار والبعد عن الرياء، فلا يكون هناك أي تناقض أو تنافر بين ما يصدر عن المربي من رأي وفكر. ولا ينحصر ذلك على القول بل يمتد إلى العمل والسلوك والممارسة؛ ليكون هذا العمل ترجمة حقيقية لكل ما يتبناه الفرد من مبادئ أو مثل؛ فيكون أحق وأقدر على ممارسة الحرية الأكاديمية بشكل مسؤول (الطويل، ١٩٩٩).

وتستند الحرية الأكاديمية إلى جملة من المبادئ منها: الأمانة: وتعنى الحرص على أداء الواجب كاملاً. فهي بالنسبة لعضو هيئة التدريس أن يحرص على أداء واجبه كاملاً، ومنها أن يحافظ على علاقته مع طلبته؛ التي يجب أن تقوم على المودة والاحترام. والمسؤولية: وتعني الالتزام بما يوكل للإنسان من مهام والقيام بها على أكمل وجه. والفضيلة: وتعني استغراق الإنسان لأوقاته فيما يعود عليه وعلى مجتمعه بالخير والصلاح؛ (الجعنيني وآخرون، ١٩٩٧). والجرأة: وتعني قول الحق، والدفاع عنه دون خوف؛ تلك الجرأة النابعة من الإحساس بالثقة بالنفس، والوعي والإدراك للأمور؛ فالجرأة صفة إنسانية محببة شريطة أن تكون جرأة في قول الحق، والدفاع عنه. ولكي يستطيع الأستاذ الجامعي ممارسة حريته الأكاديمية لا بد من أن يتصف بالجرأة أي بإحساس عميق بالقدرة على التعامل مع الموضوع بدون خوف شريطة أن يصاحب ذلك مهارة في التواصل والاتصال مع الآخرين (أبو ليل، ١٩٩٢). مراعاة قيم المجتمع: لأن الجامعة لا تعيش في برج عاجي فالأستاذ ينشط ويتعامل مع المجتمع، فإن من المناسب أن يأخذ الأستاذ هذا البعد الهام في حساسية أثناء ممارسته لحريته الأكاديمية في التعليم والبحث وخدمة المجتمع. وتصبح قيم المجتمع متغيراً هاماً في تبني المجتمع المعني لمخرجات الجامعة. فإذا لم تكن هذه المخرجات مراعية لقيم المجتمع، فإنه من الطبيعي أن تكون هذه المخرجات بعيدة عن احتلال بؤرة اهتمام المجتمع، وزيادة الهوة بين الجامعة والمجتمع. ولهذا فإنه من المفروض أن يدرك الأستاذ أن الحكم على القيم يتغير

بتغير الزمان والمكان، وهو ملزم بتبصر هذه القيم في كل ممارسة، وكل نشاط أو إبداع يقوم به مع التأكيد على أن هناك ثبات في درجة الالتزام بالأبعاد الحقيقة في المجتمعات البشرية. غير أن هذا لا يلغي حساسيته وضرورة مراعاتها الواعية (حمادة، ١٩٨٩). والحلم: ويعني أن يحترم الإنسان من يعلم، ولا تكون ممارسته لحريته ممارسة المتغطرس فيغلب جهله حلمه، ومن أدعية الرسول عليه الصلاة والسلام "اللهم أغنني بالعلم وزيّني بالحلم". وبهذا فإن ممارسة الأستاذ لحريته تتسم بالممارسة الواعية المسؤولة كالتفكير والتدبير، والاعتبار، والنظر من السمات الأساسية في أستاذ الجامعة، ومتطلب أساسي أثناء ممارسته لحريته الأكاديمية؛ (حمادة، ١٩٨٩).

بالإضافة إلى المبادئ التي تستند عليها الحرية الأكاديمية فإن لها أبعاداً أبرزها حرية التفكير: وهي ركن أساسي من أركان الحرية الأكاديمية، وتتمثل في قدرة الفرد على التعبير عن آرائه بأمانة وصدق وإخلاص، دون قيود للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها. وحرية الاختيار: وهي قدرة الفرد وتمتعه بدرجة عالية من الاستقلالية في الاختيار من الإمكانات والبدائل التي يتوصل إليها، والتي تتاح له عبر سيرة حياته مما يناسب وميوله وإمكاناته وفلسفته في الحياة مع وعيه وانفتاحه على المعايير الشخصية وتحقيق الإبداع. وحرية البحث: قدرة الفرد على إطلاق قواه الخلاقة المبدعة، وحقه في المناقشة، والنقد البناء، دون تعصب أو تحيز، مع مراعاة الموضوعية والإخلاص الحقيقية. وحرية الاعتقاد: تعني أن يعيش الناس أحراراً في عقائدهم دون عوائق، وأن الدولة لا تسلب الناس حرية العقيدة، ولا تمنعهم من ممارسة حقهم فيها والدفاع عنها ضمن فلسفة المجتمع وهويته ونظمه وقوانينه، ولكن لا يعني الانقلاب على الأطر والضوابط والقيم، وحرية المشاركة في اتخاذ القرار (الجعنيني، ١٩٩٧).

إن الحرية المتاحة في أي جامعة تختلف من جامعة إلى أخرى ولكن لا بد من إعطاء الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس من خلال منحه الحق في وصف المواد التي يدرسها، وتدريس هذه المواد بالطريقة التي يراها مناسبة،

وحريته في عرض أفكاره واستنتاجاته أمام طلبته دون أي تدخل أو قيد من الخارج، وحقه في نشر أبحاثه والنتائج التي توصل إليها أمام طلبته (محافظة، ١٩٩٤). فالمدرسون ليسوا موظفين بل هم أعضاء في مؤسسة تعليمية، وأن توافر الحرية الأكاديمية لهم أصبح أمراً أساسياً في عصر أصبحت فيه الديمقراطية معياراً مهماً لتطور المجتمعات وتقدمها، ليتمكنوا من البحث عن الحقيقة بشكل أفضل، وييسر لهم سبل الوصول إليها، ويقوى عندهم القدرة على النقد البناء لكل ما هو مناف للعلم، وأن لا نحكم على عضو هيئة التدريس في الجامعة من منطلق أفكاره ومعتقداته، بل من منطلق كفايته وقدرته على القيام بالتدريس والبحث والخدمة العامة؛ (الرشدان، ٢٠٠٠).

إن توافر الحرية الأكاديمية يتجلى من خلال ما يمارسه أعضاء هيئة التدريس من أعمال بحرية من مثل تحضير الموضوع الذي يدرس وتطويره باستمرار والالتزام الكامل بالمواعيد والانضباط، والموضوعية (طرح وجهة نظره بعد طرح وجهات النظر الأخرى)، كذلك تحقيق مبدأ العدل فلا تحيز بينهم بسبب مرجعيات عشائرية أو إقليمية أو سياسية أو كونهم ذكوراً أو إناثاً، فالمفروض أن يكون أستاذ الجامعة كالماء لا لون ولا طعم ولا رائحة بل الكل يجد فيه مصدراً نقياً ينهل منه العلم والمعرفة ويُقتدى به في تعامله مع الآخرين (الجعنيني، ١٩٩٧). في ضوء ما ورد من مفاهيم وأهمية ومبادئ وأبعاد للحرية الأكاديمية فإن دراستها في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة أمر ضروري جاءت هذه الدراسة لتناوله.

مشكلة الدراسة

تتجسد مشكلة الدراسة في أن الحرية الأكاديمية تساعد على نمو الفكر وبدونها يصعب على الجامعة أن تحقق رسالتها بصورة كاملة (حمادة، ١٩٨٩)، وأن ارتباط الجامعات بالدولة يؤثر على استقلاليتها، التي تعد العنصر الأول من عناصر الحرية الأكاديمية بالإضافة إلى أن الاعتماد الكلي والمستديم على التمويل الرسمي، يفتح الباب أمام التدخل السياسي في شؤون الجامعة

(عبدالله، ١٩٩٤). من ذلك نجد أن هناك شعوراً في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة ينبئ عن معيقات ومشكلات تواجه أعضاء هيئة التدريس في عملهم الأكاديمي وتعيق حريتهم. هذا الشعور يلاحظ من خلال التفاعل والتواصل مع أعضاء الهيئة التدريسية، ومن خلال نتائج بعض الدراسات التي تناولت الحرية الأكاديمية على مستوى الجامعات الأردنية؛ التي أشارت إلى أن نسبة عالية من أعضاء هيئة التدريس يرون أن قانون الجامعات الأردنية ونظام الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية لا يضمنان لهم الحرية الأكاديمية، وأن نسبة عالية منهم يمارسون الحرية الأكاديمية وفقاً لاجتهادهم الشخصي، وأن مفهوم الحرية الأكاديمية غير واضح ومحدد لديهم (طناش، ١٩٩٤). وبناء على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة بالتعرف على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظرهم أنفسهم.

هدف الدراسة وأسئلتها

هدفت الدراسة إلى تعرّف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظرهم أنفسهم، وبالتحديد فإن الدراسة سعت للإجابة عن السؤالين الآتيين:

س١: ما درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظرهم أنفسهم؟

س٢: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية والخاصة باختلاف الجنس والخبرة والرتبة الأكاديمية والجامعة؟

أهمية الدراسة

تأخذ هذه الدراسة أهمية كبيرة من كونها:

- ستساعد بالكشف عن جوانب الخلل والضعف والعقبات التي تعترض ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية؛ وبالتالي اقتراح آليات التطوير والتحديث.
- التعرف على أهمية الدور الذي تلعبه الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في توفير مناخ مناسب للحرية الأكاديمية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس.
- تشكل إضافة نوعية لمقتنيات المكتبة العربية التي تعاني من نقص الدراسات التي تتناول الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس من زاوية مسحية شمولية.

حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على معرفة درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في (الأردنية، اليرموك، العلوم والتكنولوجيا، مؤتة، الهاشمية، عمان الأهلية، العلوم التطبيقية، وفيلادلفيا الأهلية، وجرش الأهلية، والزرقاء الأهلية)، وللعام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م.

اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس المعينين رسمياً في الجامعات الرسمية والخاصة ممن يحملون رتبة أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد.

مصطلح الدراسة الرئيسي

الحرية الأكاديمية: هي حق أعضاء هيئة التدريس والطلبة في حرية التعبير عن وجهات النظر والأفكار وحرية اختيار مضامين المادة الدراسية، وحرية مواضيع البحث وحرية المشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية، وحرية المشاركة في صنع القرار دون أي تدخل خارجي من أي جهة كانت، وكما حدد ذلك في أدوات الدراسة (Oberleitner, 1996).

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت الحرية الأكاديمية على المستوى العربي والعالمي، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات في هذا المجال:

أولاً - الدراسات العربية:

أجرى السكران (١٩٨٣) دراسة بعنوان "الحرية الأكاديمية في ضوء وظائف التعليم العالي في مصر" وهي دراسة تحليلية تكونت عينتها من (٢٠٠) حالة منها (١٠٠) حالة من جامعة القاهرة، ومثلها من جامعة عين شمس، من العلوم الطبيعية والإنسانية (معاونو هيئات التدريس، المدرسون، الأساتذة المساعدون، الأساتذة)، وهدفت إلى تحديد الحريات الموضوعة للجامعيين في الجامعات المصرية والكشف عما قد يكون بها من ثغرات وما قد تثيره من مشكلات، والتعرف على الحريات التي يرى الجامعيون ضرورة توافرها في الجامعات المصرية، وبيان الالتزامات الموضوعة للجامعيين في الجامعات المصرية، ومدى توافر الضمانات الموضوعية للجامعيين وما قد يكون بها من ثغرات، والتعرف على أهم مظاهر الإضرار بالحريات والإخلال بالالتزامات في الجامعات المصرية والكشف عن أهم الظروف التي ترتبط بهذه المظاهر. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن غاية ما يفهم من التصريحات الرسمية هو أن للجامعيين حرية مناقشة القضايا السياسية خارج الجامعة دون المساس بالنظام الاجتماعي والسياسي القائم، وأن يكون للجامعة رأيها المثير في القضايا السياسية والاجتماعية مع ملاحظة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات حسب متغير الدرجة العلمية. وأن أهم الظروف المرتبطة بمظاهر الإضرار بالحريات هي الضغوط والظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة.

وأجرى حمادة (١٩٨٩) دراسة بعنوان "الحرية الأكاديمية بجامعة الكويت" هدفت إلى بيان أهمية الحرية في جامعة الكويت، كما هدفت إلى بيان الأخطار التي تترتب على وجود الحرية الأكاديمية ومدى حاجتها إلى عملية الضبط لحفظها من تلك الأخطار والمظاهر التي تدل على توافر الحرية الأكاديمية.

ولتحقيق أهداف البحث، استعان الباحث باستطلاع آراء مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت حول تلك القضايا. وبلغ مجموع أفراد العينة العشوائية التي أخذ الباحث برأيها ١٥٨ فرداً يمثلون ١٧,٧٦٪ من المجتمع تقريباً. واتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، بالاعتماد على دراسة ميدانية. واستعان الباحث على تحقيقها بتصميم استبانة لاستطلاع آراء مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت، لمعرفة رأيهم ببعض القضايا المتصلة بموضوع البحث. ودلت النتائج على أن الحرية الأكاديمية مهمة في التعليم الجامعي لأنها تساعد على نمو الفكر وتساهم في إطلاق طاقات الإبداع وبدونها يصعب على الجامعة أن تحقق رسالتها بصورة كاملة، كما تساعد في تكوين الإنسان الحر ومجتمعه، وأن أفراد عينة الدراسة يطالبون بالحرية الأكاديمية ويرحبون بها ولكنهم لا يريدونها مطلقة بل يريدونها أن تكون منظمة ومسؤولة حتى تستطيع الجامعة أن تصون هذه الحرية وتدافع عنها.

وفي دراسة قدمها طناش (١٩٩٤) بعنوان "مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، وإلى آرائهم في بعض المظاهر المرتبطة بممارستهم للحرية الأكاديمية في الجامعة الأردنية. وتكونت عينة الدراسة من (٢٢٤) عضو هيئة تدريس، استخدمت الدراسة استبانة طورها الباحث. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن (١١) مفهوماً للحرية الأكاديمية كان إيجابياً، كما أشارت إلى أن نسبة عالية من أعضاء هيئة التدريس يرون أن قانون الجامعات الأردنية ونظام الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية لا يضمنان لهم الحرية الأكاديمية، وأن نسبة عالية منهم يمارسون الحرية الأكاديمية وفقاً لاجتهادهم الشخصي، وأن مفهوم الحرية الأكاديمية غير واضح ومحدد لديهم في الجامعات الأردنية.

دراسة عبد الله (١٩٩٤) بعنوان "حالة جامعة الإمارات العربية " التي أكد فيها على أن الحرية الأكاديمية ترتبط أشد الارتباط بالبيئة الاجتماعية والسياسية، فقد بيّن الباحث أن جامعة الإمارات في طور التشكيل والصيرورة،

وهي أقرب إلى الظاهرة الجامعية منها إلى المؤسسات الجامعية المكتملة الأسس والتقاليد، موضحاً أن ارتباط جامعة الإمارات الاستراتيجي بمؤسسات الدولة، وبظروف الطفرة النفطية يؤثر على استقلاليتها؛ خاصة الاستقلالية الداخلية التي تعد العنصر الأول من عناصر الحرية، بالإضافة إلى الاعتماد الكلي والمستديم على التمويل الرسمي. واستمرار هذا الاعتماد سيفتح الباب أمام التدخل السياسي في شؤون الجامعة.

وفي دراسة عبيد (١٩٩٤) بعنوان "الحرية الأكاديمية في مصر بين الأمس واليوم"، قدمت مجموعة من التساؤلات من أهمها، إلى أي مدى يتمتع البحث العلمي بالحرية الأكاديمية، وما مدى تأثير تصارع التيارات الفكرية داخل الجامعة. وخلصت الباحثة إلى القول أن مجال الحريات الأكاديمية في مصر قد تقلص وتضاءل، وتعترضه عقبات عدة قد تعرضه للاختناق، على خلاف ما كان متوقعاً، وعلى خلاف ما يحمله المسار الطبيعي لتطور الأمور.

دراسة محافظة (١٩٩٤) بعنوان "الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية" واستعرض فيها القوانين والأنظمة التي تنظم إدارة الجامعة كما بيّن الباحث أن هذه الجامعات تتمتع باستقلال إداري ومالي مرضٍ، ويتوافر فيها المناخ الملائم لممارسة الحرية الأكاديمية لمفهومها العصري. وأوضح الباحث أن الوقت قد حان في ظل التحول الراهن نحو الديمقراطية في إعادة النظر في المواد القانونية التي تحد من الحرية الأكاديمية في هذه الجامعات، كما بيّن أن إنشاء العديد من الجامعات الخاصة، وزيادة عدد الجامعات الوطنية في المملكة، يقتضيان التخلي عن وزارة التربية والتعليم العالي وإيجاد جهاز وطني رفيع المستوى لاعتماد الجامعات الأردنية كلها اعتماداً عاماً وخاصاً من أجل ضمان مستوى رفيع للتعليم العالي في البلاد.

أجرى الزيدي (٢٠٠٠) دراسة بعنوان "التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي "الحرية الأكاديمية نموذجاً" هدفت إلى التعرف على درجة الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية في الوقت الذي يتطلع فيه العرب إلى الدخول إلى القرن الحادي العشرين، وخلصت الدراسة إلى أن الحرية الأكاديمية حق

من الحقوق المشروعة للباحث والمفكر والمثقف، فهي تسهم في زيادة المعارف والتعليم والبحث عن الحقيقة، من خلال فتح أبواب الحوار النافع، والنقد البناء، والتعبير الفكري. وعليه فإن على الجامعة أن تضمن الحرية الأكاديمية، بصفتها منبراً للفكر الحر لكل من أساتذتها وطلبتها في إبداء الآراء والتقصي والبحث والحوار، والدفاع عن وجهات النظر، بعيداً عن هاجس الخوف والقلق في الباطن والظاهر وبعيداً عن قيود السلطة.

وفي دراسة تحليلية نقدية مقارنة قام بها قمبر (٢٠٠١) بعنوان "الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية"، بيّن فيها أن الحرية الأكاديمية مفهوم حديث نسبياً ولم يتأصل تشريعياً ومهنياً إلا في العقود الأخيرة كامتياز خاص لأساتذة الجامعات الذين يشتغلون بالمعرفة العلمية إنتاجاً ونقداً وتطويراً وتدريساً وتنويراً. وبيّن في الدراسة أن الحرية الأكاديمية أمل مرغوب ومرهون فإنه يربط قوتين لابد من التوسط بينهما لإقامة جسر من الثقة والتعاون بين الجامعات والحكومات؛ موضحاً أن الجامعة مدعوة لرسم سياسة محكمة للنهوض بالمسؤوليات الجامعية في البحث والتدريس وخدمة المجتمع، والحكومة مدعوة لرفدها بصلاحيات وظيفية وقانونية خاصة وتوسيع اختصاصاتها واحترام استقلاليتها وتعزيز ماليتها على أن تكون قوة نقابية ترعى مصالح الجامعات وتحس التفاوض مع السلطات.

ثانياً - الدراسات الأجنبية:

دراسة كيث (Keith, 1997) دراسة بعنوان "مواقف أعضاء هيئة التدريس تجاه الحرية الأكاديمية"، وكانت أسئلة البحث المطروحة تدور حول: كيف يعرف أعضاء الهيئة التدريسية الحرية الأكاديمية؟ ما الذي يتصورونه أنه تهديد للحرية الأكاديمية وما يحميها؟ كيف تتباين مواقف أعضاء الهيئة التدريسية تجاه الحرية الأكاديمية من خلال الضبط الأكاديمي، المؤسسة، حالة تثبيت المدرس؟ وأشار الباحث أن أعضاء الهيئة التدريسية عرفوا الحرية الأكاديمية أنها بشكل رئيسي حرية التدريس وإجراء البحوث دونما تدخل ومضايقة،

وحريتهم في اختيار نصوصهم التي يريدونها، واختيار طرائقهم الخاصة في التدريس ومتابعة ومشاطرة وجهات نظرهم. كما بينت الدراسة أن أعضاء التدريس لا يرون خطراً كبيراً وتهديداً على الحرية الأكاديمية في جامعاتهم بل كانوا يشعرون أن حرياتهم الأكاديمية خاضعة لحماية جيدة؛ حيث أظهروا ثقة عالية بأنفسهم كحماة للحرية الأكاديمية، ومدافعين عنها، كما بيّن الباحث أن أعضاء هيئة التدريس أجمعوا على أن أعضاء التدريس غير المثبتين بشكل دائم في الوظيفة لديهم حرية أكاديمية أقل مما لدى الأعضاء المثبتين.

أما دراسة رتش (Rich, 2002) بعنوان "مدى ممارسة حرية التعبير والممارسات المتعلقة بها لدى المدرسين في المؤسسات التربوية الحكومية في منطقة فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية". واشتملت الدراسة على عدد من المدرسين من الكليات الجامعية. واعتمدت الدراسة على أسلوب دراسة الحالة كأداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن الحرية الأكاديمية الممارسة من قبل المدرسين كانت تظهر من خلال نقاش المواضيع داخل الغرف الصفية، كما أن المدرس يدرك مدى الحماية لحريته في التعبير ضمن حدود القانون.

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الجزء وصفاً مفصلاً لمجتمع الدراسة، وعينتها، وأداة القياس المستخدمة، والإجراءات التي اتبعت في إجراء الدراسة بالإضافة إلى الطرائق الإحصائية التي استخدمت في معالجة البيانات.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية الذين يحملون رتبة أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة للعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس وفق إحصائيات التعليم العالي (٤١٢٣) عضواً موزعين على جميع الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة كما هو مبين في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس والرتبة الأكاديمية

المتغير	الجنس		الرتبة			المجموع
	ذكور	إناث	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	
١. الأردنية	٧٣٣	٩٥	٣٠٦	٢١٠	٣١٢	٨٢٨
٢. اليرموك	٥٢٠	٣٣	١٧٤	١٧٠	٢٠٩	٥٥٣
٣. مؤتة	٤٠٤	٢٤	٧٤	١٥٣	٢٠١	٤٢٨
٤. العلوم والتكنولوجيا	٤٣٤	٥٢	٨٣	١٤٤	٢٥٩	٤٨٦
٥. آل البيت	١٤٠	٧	١٤	١٦	١١٧	١٤٧
٦. الهاشمية	١٧١	٢٢	٢٩	٤٣	١٢١	١٩٣
٧. البلقاء التطبيقية	١٠٨	٢	١٦	١٩	٧٥	١١٠
٨. الحسين بن طلال	٣٣	٢	٢	٧	٢٦	٣٥
٩. عمان الأهلية	١٢٣	١٢	١٥	٣٤	٨٦	١٣٥
١٠. فيلادفيا	١٧٥	١٤	١٣	٥٣	١٢٣	١٨٩
١١. الإسراء	١٢٧	١٦	١٧	٣٧	٨٩	١٤٣
١٢. العلوم التطبيقية	١٩٣	٢١	٢٣	٤٦	١٤٥	٢١٤
١٣. البتراء	٩٧	٢٣	٢٠	٣٥	٦٥	١٢٠
١٤. الزيتونة	١٤٠	٣٠	٢٣	٣٧	١١٠	١٧٠
١٥. اربد الأهلية	٧٤	٤	٧	١١	٦٠	٧٨
١٦. جرش الأهلية	١١٢	٨	٧	٢٠	٩٣	١٢٠
١٧. الزرقاء الأهلية	١٠٩	٩	١٢	١٨	٨٨	١١٨
١٨. الأميرة سمية للتكنولوجيا	٣٧	١	٤	٩	٢٥	٣٨
١٩. الأكاديمية للموسيقى	٣	٠	٠	٢	١	٣
٢٠. كلية العلوم التربوية	١١	٤	٠	٣	١٢	١٥
المجموع الكلي	٣٧٤٤	٣٧٩	٨٣٩	١٠٦٧	٢٢١٧	٤١٢٣

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة الآتية (الأردنية، اليرموك، مؤتة، العلوم والتكنولوجيا الأردنية، الهاشمية، عمان الأهلية، العلوم التطبيقية، جرش الأهلية، الزرقاء الأهلية، فيلادلفيا الأهلية)، حيث تم هذا الاختيار بطريقة العينة العشوائية. إذ بلغ حجم العينة من أعضاء الهيئة التدريسية (٦٣٢) عضو هيئة تدريس، أي ما نسبته (١٥٪) من المجتمع الأصلي، كما هو مبين في جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الجامعة، والجنس والرتبة الأكاديمية والخبرة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الجامعة	اليرموك	١٢٥	١٩,٨
	التكنولوجيا	١٠٢	١٦,١
	الهاشمية	٥٦	٨,٩
	الأردنية	١٣٠	٢٠,٦
	العلوم التطبيقية	٣١	٤,٩
	عمان الأهلية	١٦	٢,٥
	الزرقاء الأهلية	١٧	٢,٧
	فيلادلفيا	٤٢	٦,٦
	جرش الأهلية	١٨	٢,٨
	مؤته	٩٥	١٥,٠
الجنس	ذكر	٥١٥	٨١,٥
	أنثى	١١٧	١٨,٥

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	١٣٦	٢١,٥
	أستاذ مشارك	١٧٥	٢٧,٧
	أستاذ مساعد	٣٢١	٥٠,٨
نوع الجامعة	حكومية	٥١٥	٨١,٥
	خاصة	١١٧	١٨,٥
الخبرة	٥ سنوات فأقل	١٨٣	٢٩,٠
	٦-١٠	١٥٩	٢٥,٢
	١١ فأكثر	٢٩٠	٤٥,٩
المجموع		٦٣٢	١٠٠

منهجية الدراسة وأداتها

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي القائم على دراسة وتحليل ومقارنة درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في ضوء متغيرات (نوع الجامعة والجنس، والرتبة، والخبرة. تم تصميم استبانة هدفت إلى قياس درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة. وكان بناء الأداة في ضوء ما جاء في الدستور الأردني والميثاق الوطني وقانون التعليم العالي والأدب النظري والدراسات ذات العلاقة بموضوع الحرية الأكاديمية. واشتملت الاستبانة على أربعة مجالات هي: الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرارات وضم (١٠) فقرات، والحرية الأكاديمية في مجال حرية التعبير واحتوى (١١) فقرة، والحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي وضم (١٣) فقرة، والحرية الأكاديمية في مجال التدريس وضم (١٣) فقرة، وبلغ عدد الفقرات في جميع المجالات (٤٧) فقرة. وتم تصميم الأداة على نمط مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) وتتدرج تحت خمس فئات: وهي (عالية جداً، عالية، متوسطة، منخفضة، منخفضة جداً) وأعطيت منخفضة جداً درجة واحدة، ومنخفضة درجتان، ومتوسطة ثلاث درجات، وعالية أربع درجات، وعالية جداً خمس درجات، لذلك فإن أعلى درجة في المقياس هي (أعلى تدريج × عدد

الفقرات)، وأما أقل درجة في المقياس هي (أقل تدريج × عدد الفقرات) أما الدرجة المتوسطة عبارة عن (عدد الفقرات × ٣).

ولأغراض تحليل وتحديد تقديرات استجابات العينة، تم استخدام التدريج التالي لمتوسطات تقديراتهم على مجالات وفقرات أداة الدراسة: المتوسطات الحسابية للتقديرات من (٣,٥) فأعلى تقابل التقدير بدرجة عالية، والمتوسطات الحسابية للتقديرات من (٢,٥-٣,٤٩). تقابل التقدير بدرجة متوسطة، المتوسطات الحسابية للتقديرات من (٢,٤٩) فأقل تقابل التقدير بدرجة منخفضة. كما احتوت الاستبانة على جزأين، الجزء الأول اشتمل على معلومات تتعلق بمتغيرات الدراسة وهي (الجنس، والرتبة الأكاديمية، والجامعة، والخبرة) في حين اشتمل الجزء الثاني على فقرات الاستبانة ضمن المجالات المحددة.

صدق وثبات الاستبانة

أ. الصدق: من أجل التأكد من صدق الأداة تم عرضها على مجموعة من المتخصصين، ومن ذوي الخبرة من أساتذة الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة وبلغ عددهم (٢٠) محكماً، وطلب من المحكمين إبداء رأيهم في فقرات الاستبانة من حيث: مدى وضوح الفقرات، ومدى مناسبة الفقرات للمجالات التي تندرج تحته، وسلامة الصياغة اللغوية ومدى دقتها وأية إضافة أو حذف أو اقتراحات مناسبة. وبعد الاطلاع على اقتراحات المحكمين قام الباحث بإجراء التعديلات التي أشاروا إليها من حذف أو نقل، أو إعادة صياغة أو إضافة بعض الفقرات.

ب. الثبات: لاستخراج ثبات الأداة تم اختيار عينة استطلاعية مكونة من (٣٥) عضو هيئة تدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من مجتمع الدراسة خارج عينة الدراسة نفسها، وتطبيق الأداة عليهم، ثم قام الباحث بتطبيق الاستبانة مرة ثانية على العينة بفاصل زمني قدره أسبوعان تقريباً، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون لمجالات الدراسة والأداة الكلية بين التطبيقين، وبلغ معامل ارتباط بيرسون الكلي للأداة (٠,٨٧)، وهذا مقبول لأغراض إجراء الدراسة، انظر جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)
معامل ارتباط بيرسون لمجالات الدراسة والأداة الكلية
لمجالات أعضاء هيئة التدريس

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة معامل ارتباط بيرسون
١	مجال اتخاذ القرار	١٠	٠,٨٥
٢	مجال التعبير عن الرأي	١١	٠,٨٣
٣	مجال البحث العلمي	١٣	٠,٨٤
٤	مجال التدريس	١٣	٠,٨٥
	الأداة ككل	٤٧	٠,٨٧

إجراءات الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم القيام بالإجراءات الآتية:

- تحديد مشكلة الدراسة وأسئلتها ومتغيراتها في ضوء مفهوم الحرية الأكاديمية ودرجة ممارستها لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة.
- بناء أداة الدراسة والتأكد من صدقها وثباتها.
- تحديد مجتمع الدراسة وعينة الدراسة.
- توزيع الاستبانة وجمعها من العينة.
- إجراء التحليلات الإحصائية لاستجابات أفراد العينة واستخراج النتائج للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها.

متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة وهي الآتي:

١ - الجامعة ولها فئتان: حكومية (الأردنية، اليرموك، مؤتة، الهاشمية، العلوم والتكنولوجيا الأردنية)، وخاصة (عمان الأهلية، جرش الأهلية، فيلادلفيا الأهلية، العلوم التطبيقية، الزرقاء الأهلية).

٢ - الخبرة ولها ثلاثة مستويات وهي: ٥ سنوات فأقل، ومن ٦ - ١٠ سنوات، و١١ فأكثر.

٣ - التخصص وله فئتان: مادة علمية، ومادة إنسانية.

٤ - الرتبة ولها ثلاثة مستويات هي: أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد.

٥ - الجنس وله فئتان: ذكور وإناث.

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام التحليلات الإحصائية المناسبة بعد إدخال البيانات في جهاز الحاسوب؛ لتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) ومعالجتها إحصائياً؛ حيث تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

١ - للإجابة عن السؤال الأول: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير، والنسبة المئوية لتقديرات أفراد العينة.

٢ - للإجابة عن السؤال الثاني: تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفئات المتغيرات، وتم استخدام اختبار (ت)، وتحليل التباين الأحادي، واختبار شافيه للمقارنات البعدية.

عرض نتائج الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة المتمثلة في التعرف على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، يعرض هذا الجزء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال إجابة أفراد عينة الدراسة عن فقرات استبانة الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظرهم أنفسهم؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير والنسبة المئوية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس

للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة لكل مجال والأداة ككل، وجدول رقم (٤) يبين ذلك.

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير والنسبة المئوية لمجالات الأداة مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم المجال	المجال	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	درجة التقدير	النسبة المئوية
١	٤	التدريس	٣,٥٩	,٧٥	عالية	٧١,٨
٢	٣	البحث العلمي	٣,٣٥	,٨١	متوسطة	٦٧
٣	٢	حرية التعبير	٣,١٩	,٨٨	متوسطة	٦٣,٨
٤	١	اتخاذ القرار	٣,٠٢	,٥٦	متوسطة	٦٠,٤
		الأداة ككل	٣,٣١	,٦٥	متوسطة	٦٦,٢

يبين جدول رقم (٤) أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة كانت عالية في مجال التدريس، حيث حصل هذا المجال على متوسط حسابي بلغ (٣,٥٩)، في حين جاءت تقديراتهم بدرجة متوسطة لمجالات البحث العلمي، وحرية التعبير، واتخاذ القرار، وحصلت على متوسطات حسابية (٣,٣٥) و(٣,١٩) و(٣,٠٢) على التوالي. وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٣١) وجاء بدرجة متوسطة من تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية.

ولمعرفة درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة بشكل تفصيلي تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير والنسبة المئوية لفقرات كل مجال من المجالات الأربعة كما يلي:

المجال الأول - اتخاذ القرارات: لمعرفة درجة ممارسة الحرية الأكاديمية

لأعضاء الهيئة التدريسية في مجال اتخاذ القرار، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير والنسبة المئوية كما هو مبين في جدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير والنسبة المئوية لفقرات مجال اتخاذ القرارات مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير	النسبة المئوية
١	٦	يشارك عضو هيئة التدريس في مناقشة قرارات مجلس القسم	٤,٠٧	١,٠١	عالية	٨١,٤
٢	٨	تشرك الجامعة أعضاء هيئة التدريس في اللجان العلمية	٣,٨٦	١,٠٠	عالية	٧٧,٢
٣	٧	تعتمد إدارة الجامعة المركزية في اتخاذ القرارات الأكاديمية	٣,٦٩	١,١١	عالية	٧٣,٨
٤	٢	يشارك عضو هيئة التدريس في اختيار أعضاء هيئة التدريس الجدد	٣,٢٥	١,١٧	متوسطة	٦٥
٥	٤	يتعرض عضو هيئة التدريس للضغوط بسبب آرائه	٣,١٣	١,٢٩	متوسطة	٦٢,٦
٦	١٠	تفرض الجامعة آراءها في القضايا الأكاديمية المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس	٢,٧١	١,٣١	متوسطة	٥٤,٢
٧	١	تشرك الجامعة عضو هيئة التدريس في اتخاذ القرار الجامعي	٢,٦٥	١,١٦	متوسطة	٥٣
٨	٣	تُطرح السياسات العامة للجامعة على أعضاء هيئة التدريس للمناقشة	٢,٤٨	١,١٦	منخفضة	٤٩,٦
٩	٩	يشارك أعضاء هيئة التدريس في وضع القوانين والتعليمات الجامعية المتعلقة بهم	٢,٤١	١,١٨	منخفضة	٤٨,٢
١٠	٥	يبدي عضو هيئة التدريس رأيه في التعيينات الإدارية	١,٨٩	١,١٤	منخفضة	٣٧,٨

يبين جدول رقم (٥) تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في مجال اتخاذ القرارات، وجاءت تقديراتهم بدرجة عالية للفقرات: "يشارك عضو هيئة التدريس في مناقشة قرارات مجلس القسم"، و"تشرك الجامعة أعضاء هيئة التدريس في اللجان العلمية"، و"تعتمد إدارة الجامعة المركزية في اتخاذ القرارات الأكاديمية"، وحصلت على متوسطات حسابية (٤,٠٧) و(٣,٨٦) و(٣,٦٩) على التوالي، بينما جاءت تقديراتهم بدرجة متوسطة للفقرات: "يشارك عضو هيئة التدريس في اختيار أعضاء التدريس الجدد" و"يتعرض عضو هيئة التدريس للضغوط بسبب آرائه" و"تفرض الجامعة آراءها في القضايا الأكاديمية المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس و"تشرك الجامعة عضو هيئة التدريس في اتخاذ القرار الجامعي" وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٢,٦٥) و(٣,٢٥). أما تقديراتهم للفقرات: "تطرح السياسات العامة للجامعة على أعضاء هيئة التدريس للمناقشة"، و"يشارك أعضاء هيئة التدريس في وضع القوانين والتعليمات الجامعية المتعلقة بهم"، و"يبدي عضو هيئة التدريس رأيه في التعيينات الإدارية" فقد جاءت بدرجة منخفضة وحصلت على متوسطات حسابية (٢,٤٨) و(٢,٤١) و(١,٨٩) على التوالي.

المجال الثاني - حرية التعبير: لمعرفة درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في مجال حرية التعبير، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير والنسبة المئوية كما هو في الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير والنسبة المئوية لفقرات مجال حرية التعبير مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير	النسبة المئوية
١	١٦	يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير دون النظر إلى مستواه الاجتماعي (الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها)	٣,٥١	١,١٩	عالية	٧٠,٢
٢	١٣	يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير دون النظر إلى الدين	٣,٣٩	١,٢٠	متوسطة	٦٧,٨
٣	١١	يعبر عضو هيئة التدريس عن رأيه بحرية	٣,٣٤	١,١٩	متوسطة	٦٦,٨
٤	١٤	يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير دون النظر إلى التخصص	٣,٢٦	١,١٦	متوسطة	٦٥,٢
٥	١٢	توفر الجامعة فرصة النمو المهني لعضو هيئة التدريس فيها	٣,٢٢	١,١٣	متوسطة	٦٤,٤
٦	١٧	توفر الجامعة الحرية المسؤولة لأعضاء هيئة التدريس بتكوين آراء وقناعات وأفكار خاصة بهم	٣,١٨	١,١٥	متوسطة	٦٣,٦
٧	٢٠	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرص التفكير الحر والإبداعي	٣,١٧	١,٢٢	متوسطة	٦٤,٤
٨	١٥	يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير دون النظر إلى الرتبة الأكاديمية	٣,١١	١,٢١	متوسطة	٦٢,٢
٩	١٩	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس بالتعبير عن أنفسهم في أنشطة الجامعة	٣,٠٥	١,٢٩	متوسطة	٦١
١٠	٢١	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرصة تفسير وتبرير ما يقدمونه	٣,٠٥	١,١٩	متوسطة	٦١
١١	١٨	تشجع الجامعة اللقاءات الفكرية الحوارية بين أعضاء هيئة التدريس	٢,٨٥	١,٢٧	متوسطة	٥٧

يبين جدول رقم (٦) تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في مجال حرية التعبير عن الرأي داخل قاعة التدريس، حيث جاءت تقديراتهم بدرجة عالية للفقرة "يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير دون النظر إلى مستواه الاجتماعي (الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها)"، وحصلت على متوسط حسابي بلغ (٣,٥١)، في حين جاءت تقديراتهم بدرجة متوسطة للفقرات: "يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير دون النظر إلى الدين"، و"يعبر عضو هيئة التدريس عن رأيه بحرية"، و"يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير دون النظر إلى التخصص"، و"توفر الجامعة فرصة النمو المهني لعضو هيئة التدريس فيها "، و"توفر الجامعة الحرية المسؤولة لأعضاء هيئة التدريس بتكوين آراء وقناعات وأفكار خاصة بهم"، و"تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرص التفكير الحر والإبداعي"، و"يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير دون النظر إلى الرتبة الأكاديمية"، و"تشجع الجامعة أعضاء هيئة لتدريس بالتعبير عن أنفسهم في أنشطة الجامعة"، و"تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرصة تفسير وتبرير ما يقدمونه"، و"تشجع الجامعة اللقاءات الفكرية الحوارية بين أعضاء هيئة التدريس"، وحصلت على متوسطات حسابية تراوحت ما بين (٢,٨٥) و(٣,٣٩).

المجال الثالث - البحث العلمي: لمعرفة درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير والنسبة المئوية كما هو مبين في جدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير والنسبة المئوية لفقرات مجال البحث العلمي مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير	النسبة المئوية
١	٢٦	تعطي الجامعة عضو هيئة التدريس الحرية في إجراء البحوث في موضوعات يحددها بنفسه	٣,٩٧	١,١٠	عالية	٧٩,٤
٢	٢٧	تتيح الجامعة الحرية المسؤولة لعضو هيئة التدريس في نشر بحوثه	٣,٨٤	١,١٦	عالية	٧٦,٨
٣	٢٤	تتيح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس الاطلاع على المجلات العلمية والدوريات العلمية المتخصصة المناسبة لبحوثهم	٣,٦٦	١,١٤	عالية	٧٣,٢
٤	٢٥	توفر الجامعة المراجع والمجلات العلمية الكافية لإجراء البحوث العلمية	٣,٤٤	١,١٧	متوسط	٦٨,٨
٥	٢٣	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالحصول على الدعم المالي من جهات حكومية وخاصة لإجراء البحوث	٣,٣٩	١,٢٠	متوسطة	٦٧,٨
٦	٣٢	تضع الجامعة معايير عادلة للترقية	٣,٣٤	١,١٦	متوسطة	٦٦,٨
٧	٣٣	تُزود الجامعة أعضاء هيئة التدريس بأسماء المجلات العلمية المعتمدة	٣,٢٧	١,٢٤	متوسطة	٦٥,٤
٨	٢٨	تدعم الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مادياً	٣,٢١	١,٢٦	متوسطة	٦٤,٢
٩	٣٠	تعتمد الجامعة العدالة في نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس	٣,١٨	١,٢٥	متوسطة	٦٣,٦
١٠	٢٢	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على الاطلاع على الأعمال البحثية لزملائهم	٣,١٣	١,٣١	متوسطة	٦٢,٦
١١	٣١	تدعم الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس معنوياً.	٣,٠٨	١,٢٨	متوسطة	٦١,٦
١٢	٣٤	تدخل المحسوبية والعلاقات الشخصية في قبول البحوث للنشر	٣,٠٧	١,٣٦	متوسطة	٦١,٤
١٣	٢٩	تعمل الجامعة على إصدار مجلات متخصصة في حقول المعرفة المختلفة	٣,٠٢	١,٣٥	متوسطة	٦٠,٤

يبين جدول رقم (٧) تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في مجال البحث العلمي، حيث جاءت تقديراتهم بدرجة عالية للفقرات: "تعطي الجامعة عضو هيئة التدريس الحرية في إجراء البحوث في موضوعات يحددها بنفسه "، و"تتيح الجامعة الحرية المسؤولة لعضو هيئة التدريس في نشر بحوثه"، و"تتيح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس الاطلاع على المجلات العلمية والدوريات العلمية المتخصصة المناسبة لبحوثهم"، وحصلت على متوسطات حسابية (٣,٩٧) و(٣,٨٤) و(٣,٦٦) على التوالي، في حين جاءت تقديراتهم بدرجة متوسطة للفقرات "توفر الجامعة المراجع والمجلات العلمية الكافية لإجراء البحوث العلمية"، و"تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالحصول على الدعم المالي من جهات حكومية وخاصة لإجراء البحوث" و"تضع الجامعة معايير عادلة للترقية"، و"تزود الجامعة أعضاء هيئة التدريس بأسماء المجلات العلمية المعتمدة"، و"تدعم الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مادياً"، و"تعتمد الجامعة العدالة في نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس"، و"تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على الاطلاع على الأعمال البحثية لزملائهم"، و"تدعم الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس معنوياً" و"تدخل المحسوبية والعلاقات الشخصية في قبول البحوث للنشر"، و"تعمل الجامعة على إصدار مجلات متخصصة في حقول المعرفة المختلفة"، وحصلت على متوسطات حسابية تراوحت ما بين (٣,٠٢) و(٣,٤٤).

المجال الرابع - التدريس: لمعرفة درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في التدريس، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير والنسبة المئوية كما هو مبين في جدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير والنسبة المئوية لفقرات مجال التدريس مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير	النسبة المئوية
١	٤٣	يلتزم عضو هيئة التدريس بمواعيد محاضراته	٤,١٣	,٩٩	عالية	٨٢,٦
٢	٤١	تمنح الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس في اختيار مراجع المادة التي يدرسها	٣,٩٤	١,٠٨	عالية	٧٨,٨
٣	٤٤	تتيح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في التحدث بموضوعات ذات صلة بالمادة التي يدرسونها	٣,٩٠	١,٠٥	عالية	٧٨
٤	٣٩	تتيح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في تدريس طلبتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة	٣,٨٦	١,٠٤	عالية	٧٧,٢
٥	٤٦	تتيح الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس في تفسير الحقيقة العلمية للطلبة ضمن نطاق معرفته المتخصصة	٣,٨٢	١,٠٢	عالية	٧٦,٤
٦	٤٢	يلتزم عضو هيئة التدريس بالساعات المكتبية	٣,٦٧	١,١٢	عالية	٧٣,٤
٧	٣٨	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس في اختيار الموضوعات التي يتناولونها ضمن المساقات التي يدرسونها	٣,٦٢	١,٠٧	عالية	٧٢,٤
٨	٣٧	تمنح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في اختيار محتوى المقررات التي يدرسونها	٣,٥٢	١,١٩	عالية	٧٠,٤
٩	٤٠	توفر الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس في اختيار طريقة التقويم المناسبة	٣,٤٥	١,١٩	متوسطة	٦٩
١٠	٤٧	توفر الجامعة حرية نشر الحقيقة بالشكل الذي يراه عضو هيئة التدريس	٣,٤٠	١,٢١	متوسطة	٦٨
١١	٤٥	توفر الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس في التحدث في الموضوعات غير المرتبطة بالمادة العلمية التي يدرسها	٣,٢٥	١,١٤	متوسطة	٦٥

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير	النسبة المئوية
١٢	٣٥	توفر الجامعة المستلزمات المتعلقة باستخدام الطرائق الحديثة في التدريس	٣,٢٣	١,٢٠	متوسطة	٦٤,٦
١٣	٣٦	تعطي الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس بأداء أعمال إضافية إلى نصابه التدريسي	٢,٩٠	١,٢٢	متوسطة	٥٨

يبين جدول رقم (٨) تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الرسمية والخاصة في مجال التدريس حيث جاءت تقديراتهم بدرجة عالية للفقرات" يلتزم عضو هيئة التدريس بمواعيد محاضراته"، و"تمنح الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس في اختيار مراجع المادة التي يدرسها"، و"تتيح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في التحدث بموضوعات ذات صلة بالمادة التي يدرسونها"، و"تتيح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في تدريس طلبتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة"، و"تتيح الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس في تفسير الحقيقة العلمية للطلبة ضمن نطاق معرفته المتخصصة"، و"يلتزم عضو هيئة التدريس بالساعات المكتبية"، و"تسمح الجامعة لأعضاء هيئة في اختيار الموضوعات التي يتناولونها ضمن المساقات التي يدرسونها"، و"تمنح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في اختيار محتوى المقررات التي يدرسونها"، وحصلت على متوسطات حسابية تراوحت ما بين (٣,٥٢) و(٤,١٣)، في حين جاءت تقديراتهم بدرجة متوسطة للفقرات: "توفر الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس في اختيار طريقة التقويم المناسبة"، و"توفر الجامعة حرية نشر الحقيقة بالشكل الذي يراه عضو هيئة التدريس"، و"توفر الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس في التحدث في الموضوعات غير المرتبطة بالمادة العلمية التي يدرسها"، و"توفر الجامعة المستلزمات المتعلقة باستخدام الطرائق الحديثة في التدريس"، و"تعطي الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس بأداء أعمال إضافية إلى نصابه التدريسي"، وحصلت على متوسطات تراوحت ما بين (٢,٩٠) (٣,٤٥).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغيرات الجنس، والرتبة الأكاديمية، والجامعة، والخبرة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تجزئته إلى أربعة أسئلة فرعية كما يلي:

السؤال الثاني (أ): هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية والخاصة باختلاف متغير الجنس؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت): لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، كما هو مبين في جدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الجنس

	ذكور (٥١٥)		إناث (١١٧)		قيمة	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	
اتخاذ القرار	٣,٠٤	,٥٥	٢,٩١	,٥٩	٢,٣٤٣	,٠١٩
حرية التعبير	٣,٢١	,٨٦	٣,١١	,٩٧	١,١٩٣	,٢٣٣
البحث العلمي	٣,٣٧	,٨٣	٣,٢٧	,٧٣	١,٢٦٥	,٢٠٦
التدريس	٣,٦١	,٧٢	٣,٥١	,٨٤	١,٣٣٢	,١٨٣
الأداة ككل	٣,٣٣	,٦٤	٣,٢٢	,٧٠	١,٦٥٩	,٠٩٨

يبين جدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الجنس حيث جاء أعلى متوسط حسابي لفئة الذكور في مجال التدريس وبلغ (٣,٦١)، أما أدنى متوسط حسابي فقد جاء في مجال اتخاذ القرار وبلغ (٣,٠٤)، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٣٣)، في حين جاء أعلى متوسط حسابي لفئة الإناث في مجال التدريس وبلغ (٣,٥١)، أما أدنى متوسط حسابي فقد جاء في مجال اتخاذ القرار وبلغ (٢,٩١) أما المتوسط الحسابي الكلي فقد بلغ (٣,٢٢).

كما يبين جدول رقم (٩) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠,٠٥$) تعزى لأثر الجنس في مجال اتخاذ القرار على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠,٠٥$) تعزى لأثر الجنس في مجالات حرية التعبير والبحث العلمي والتدريس والأداة ككل لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة.

السؤال الثاني (ب): هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الرتبة الأكاديمية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج تحليل التباين الأحادي لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة كما هو مبين في جدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج تحليل التباين الأحادي لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الرتبة الأكاديمية

المتغير	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		قيمة ف	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
اتخاذ القرار	٣,٠٨	,٥٦	٣,٠٣	,٤٦	٢,٩٨	,٦٠	١,٥٦٢	,٢١٠
حرية التعبير	٣,٢٢	,٩٥	٣,١٢	,٨٤	٣,٢٣	,٨٧	,٩٠٢	,٤٠٦
البحث العلمي	٣,٤٨	,٨٧	٣,٢١	,٧٢	٣,٣٨	,٨٢	٤,٦٨٥	,٠١٠
التدريس	٣,٦٠	,٧٦	٣,٤٣	,٦٦	٣,٦٧	,٧٨	٦,٠٣١	,٠٠٣
الأداة ككل	٣,٣٦	,٦٩	٣,٢١	,٥٧	٣,٣٤	,٦٧	٢,٨٤١	,٠٥٩

يبين جدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) حيث جاء أعلى متوسط حسابي في مجال التدريس لكل من فئات الأستاذ والأستاذ مشارك والأستاذ مساعد وحصلت على متوسطات حسابية (٣,٦٠) و(٣,٤٣) و(٣,٦٧) على التوالي، في حين جاء أدنى متوسط حسابي في مجال اتخاذ القرار لجميع فئات متغير الرتبة الأكاديمية وحصلت على متوسطات حسابية (٣,٠٨) و(٣,٠٣) و(٢,٩٨) على التوالي، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٣٦) لفئة الأستاذ و(٣,٢١) لفئة الأستاذ مشارك و(٣,٣٤) لفئة الأستاذ مساعد.

كما يبين جدول رقم (١٠) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠,٠٥$) تعزى لأثر الرتبة الأكاديمية في مجالي اتخاذ القرار وحرية التعبير والأداة ككل على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة.

- وجود فروق ذات دلالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠,٠٥$) تعزى لأثر الرتبة الأكاديمية في مجالي البحث العلمي والتدريس على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة.

ولمعرفة مصدر الفروق بين المتوسطات الحسابية في مجالي البحث العلمي والتدريس، تم استخدام اختبار المقارنات البعدية بطريقة شافيه كما هو مبين في جدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للفروقات بين متوسطات مجالي البحث العلمي والتدريس باختلاف متغير الرتبة الأكاديمية

المجال	الرتبة	المتوسط الحسابي	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد
			٣,٤٨	٣,٢١	٣,٣٨
البحث العلمي	أستاذ	٣,٤٨			
	أستاذ مشارك	٣,٢١	,٢٧*		
	أستاذ مساعد	٣,٣٨	,١٠	,١٧	
			٣,٦٠	٣,٤٣	٣,٦٧
التدريس	أستاذ	٣,٦٠			
	أستاذ مشارك	٣,٤٣	,١٦		
	أستاذ مساعد	٣,٦٧	,٠٨	,٢٤*	

بيّن جدول رقم (١١) الآتي:

- هناك فروق بين رتبة أستاذ مشارك من جهة ورتبة أستاذ وجاءت الفروق لصالح رتبة أستاذ؛ في مجال البحث العلمي.
- هناك فروق بين رتبة أستاذ مشارك من جهة ورتبة أستاذ مساعد وجاءت الفروق لصالح أستاذ مساعد؛ في مجال التدريس.

السؤال الثاني (ج): هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الجامعة.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، كما هو مبين في جدول رقم (١٢):

جدول رقم (١٢)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الجامعة

نوع الجامعة ← / المجال ↓	حكومية		خاصة		قيمة	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	
اتخاذ القرار	٢,٩٩	,٥٦	٣,١٤	,٥٥	-٢,٦٠٥	,٠٠٩
حرية التعبير	٣,١٣	,٨٩	٣,٤٧	,٧٥	-٣,٨٢١	,٠٠٠
البحث العلمي	٣,٢٨	,٨٢	٣,٦٧	,٧٠	-٤,٧٦٣	,٠٠٠
التدريس	٣,٥٤	,٧٤	٣,٨٠	,٧٤	-٣,٤٥٤	,٠٠١
الأداة ككل	٣,٢٦	,٦٥	٣,٥٥	,٥٩	-٤,٤٢٢	,٠٠٠

يبين جدول رقم (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الجامعة (حكومية، خاصة) حيث جاء أعلى متوسط حسابي في مجال التدريس لكلا فئتي الجامعة حكومية وخاصة، وبلغ (٣,٥٤) و(٣,٨٠) على التوالي، وكذلك جاء أدنى متوسط حسابي لكلتا الفئتين

في مجال اتخاذ القرار وبلغ (٢,٩٩) و(٢,١٤) على التوالي، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٢٦) لفئة الجامعة الحكومية و(٣,٥٥) لفئة الجامعة خاصة.

كما يبين جدول رقم (١٢) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠,٠٥$) تعزى لأثر متغير الجامعة في جميع المجالات والأداة ككل على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، وجاءت الفروق لصالح الجامعات الخاصة.

السؤال الثاني (د): هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الخبرة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة؛ كما هو مبين في جدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج تحليل التباين الأحادي لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الخبرة

الخبرة ← / المجال ↓	٥ سنوات فأقل		٦ - ١٠		١١ فأكثر		قيمة ف	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
اتخاذ القرار	٢,٩٣	,٥٦	٣,٠٠	,٥٧	٣,٠٨	,٥٤	٤,٤٦١	,٠١٢
حرية التعبير	٣,١٣	,٨٣	٣,١٩	,٨٣	٣,٢٤	,٩٣	,٩٢٦	,٣٩٧
البحث العلمي	٣,٣٣	,٧٩	٣,٢٨	,٨١	٣,٤١	,٨٢	١,٥٤٧	,٢١٤
التدريس	٣,٦٢	,٧٩	٣,٤٩	,٧٨	٣,٦٣	,٧٠	١,٩٥٢	,١٤٣
الأداة ككل	٣,٢٨	,٦٥	٣,٢٦	,٦٧	٣,٣٦	,٦٤	١,٦٧٤	,١٨٨

يبين جدول رقم (١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الخبرة (٥ سنوات فأقل، ٦-١٠ سنوات، ١١ سنة فأكثر)، وجاء أعلى متوسط حسابي لجميع فئات متغير الخبرة في مجال التدريس، وحصلت على متوسطات حسابية (٣,٦٢) و(٣,٤٩) و(٣,٦٣) على التوالي، في حين جاء أدنى متوسط حسابي كذلك لجميع فئات متغير الخبرة في مجال اتخاذ القرار، وحصلت على متوسطات حسابية (٢,٩٣) و(٣) و(٣,٠٨) على التوالي، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٢٨) لفئة الخبرة (٥ سنوات فأقل). أما فئة الخبرة (٦-١٠) سنوات، فقد حصلت على متوسط حسابي بلغ (٣,٢٦)، وجاء لفئة الخبرة أكثر من (١١) سنة بمتوسط حسابي (٣,٣٦).

كما يبين جدول رقم (١٣) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠,٠٥$) تعزى لأثر الخبرة في مجالات حرية التعبير والبحث العلمي والتدريس والأداة ككل على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠,٠٥$) تعزى لأثر متغير الخبرة في مجال اتخاذ القرار على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة. ولمعرفة مصدر الفروق بين المتوسطات الحسابية في مجال اتخاذ القرار تم استخدام اختبار المقارنات البعدية بطريقة شافيه كما هو مبين في جدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤)

نتائج اختبار المقارنات البعدية بطريقة شافيه للفروقات بين متوسطات مجال اتخاذ القرار باختلاف متغير الخبرة

الخبرة ← المجال ↓		المتوسطات	٥ سنوات فأقل	٦ - ١٠	١١ فأكثر
			٢,٩٣	٣,٠٠	٣,٠٨
اتخاذ القرار	١-٥	٢,٩٣			
	٦-١٠	٣,٠٠	-,٠٧		
	١١ فأكثر	٣,٠٨	,١٥*	-,٠٨	

يبين جدول رقم (١٤) أن هناك فروق بين فئة الخبرة (٥ سنوات فأقل) من جهة وفئة الخبرة ١١ سنة فأكثر، وجاءت الفروق لصالح فئة الخبرة (١١) سنة فأكثر.

مناقشة النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظرهم أنفسهم؟

دلت نتائج الاستبانة أن تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية على مجالات الدراسة كانت بدرجة متوسطة، حيث احتل "مجال التدريس" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٥٩) وانحراف معياري (٠,٧٥) وبنسبة مئوية بلغت (٧١,٨٪)، وبدرجة تقدير عالية؛ ونرى هنا بأن ترتيب المجال (مجال التدريس) جاء في المرتبة الأولى. والسبب في ذلك يعود إلى أن الجامعات الرسمية والخاصة توفر لعضو هيئة التدريس حرية اختيار الطريقة التي يراها مناسبة للتدريس واختيار محتوى المقررات التي يدرسها وطريقة التقويم التي يراها مناسبة. وأشار جدول رقم (٨) إلى أن الفقرات التي جاءت بدرجة تقدير عالية للمجال الأول "مجال التدريس" بلغ متوسطها الحسابي (٣,٨٠) أي ما نسبته

(٧٦٪)، حيث حصلت الفقرة رقم (٤٣) ونصها "يلتزم عضو هيئة التدريس بمواعيد محاضراته" احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,١٣) أي ما نسبته (٨٢,٦٪). ويعزى السبب في ذلك إلى الرقابة الذاتية وأنظمة وقوانين وتعليمات الجامعات التي تحتم على عضو هيئة التدريس الالتزام بذلك إلا في الأوقات الخارجة عن إرادته، وكون عضو هيئة التدريس يعتبر نموذجاً وقدوة للآخرين. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من حمادة (١٩٨٩)، وطناش (١٩٩٤)، وعبد الله (١٩٩٤ (Keith, 1997)، و(Bronwyn, 2004). وأشارت إلى أن الحرية الأكاديمية يجب أن تكون منظمة ومسؤولة.

بخصوص الفقرة رقم (٤١) ونصها "تمنح الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس في اختيار مراجع المادة التي يدرسها" فقد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٩٤) ونسبة مئوية (٧٨,٨٪) أي بدرجة عالية. ويعزى السبب في ذلك أن الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة لا تلزم عضو هيئة التدريس في مراجع المادة التي يدرسها، ولكنها تلزمه في وصف المادة أو المساق الذي يدرسه ضمن الخطة الفصلية التي يضعها. وبالتالي له حرية اختيار القراءات التي تغطي المادة بشكل علمي.

وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة كل من: خلف (١٩٨٦)، حمادة (١٩٨٩)، طناش (١٩٩٤)، عبيد (١٩٩٤)، عبدالله (١٩٩٤)، (Bronwyn,2004)، (Keith,1997)؛ التي أشارت نتائجها إلى أن الحرية الأكاديمية تمنح عضو هيئة التدريس حرية اختيار النصوص التي يريدها والطريقة الخاصة في التدريس.

أما الفقرة رقم (٤٤) التي نصت على "تتيح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في التحدث بموضوعات ذات صلة بالمادة التي يدرسها" فجاءت بمتوسط حسابي (٣,٩٠) أي ما نسبته (٧٨٪) وبدرجة عالية. ويعزى السبب في ذلك إلى أن التحدث بموضوعات ذات صلة بالمادة التي يدرسها عضو هيئة التدريس يعمل على إثراء مفردات المحاضرة المطروحة. وهو أمر واجب لغايات الإثراء الأكاديمي وبالتالي ربطها بالقضايا ذات العلاقة.

كما أشارت الفقرة رقم (٣٩) التي نصها "تتيح الجامعة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في تدريس طلبتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة" إلى متوسط حسابي (٣,٨٦) ونسبة مئوية (٧٧,٢٪) وبدرجة عالية، ويعزى السبب في ذلك إلى أن القدرات الفردية تختلف من طالب إلى آخر بشكل يفرض وجود تنويع لطرق التدريس بالإضافة لأهمية ذلك في كسر الجمود وإثارة جو من الفاعلية داخل الغرف الصفية من قبل الطلبة تجاه المساق والمدرس. وتتفق هذه الدراسة مع كل من دراسة السكران (١٩٨٣)، خلف (١٩٨٦)، حمادة (١٩٨٩)، طناش (١٩٩٤)، عبيد (١٩٩٤)، عبدالله (١٩٩٤)، (Bronwyn,2004)، التي أكدت على أن التنويع في طرق التدريس يساعد على نمو الفكر وإطلاق طاقات الإبداع وتكوين الإنسان الحر.

والفقرة رقم (٤٦) التي نصت على "تتيح الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس في تفسير الحقيقة العلمية للطلبة ضمن نطاق معرفته المتخصصة" فجاءت بمتوسط حسابي (٣,٨٢) وبنسبة مئوية (٧٦,٤٪) وبدرجة عالية. ويعزى السبب في ذلك إلى أن القوانين والتشريعات والبيئة الجامعية الأردنية أعطت هذا البعد من الحرية أهمية كبيرة لتحقق الجامعة رسالتها تجاه الطلبة والمجتمع. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة السكران (١٩٨٣) التي أكدت على أهمية الحرية الأكاديمية في جميع أبعادها ومنها بُعد تفسير الحقيقة العلمية للطلبة دون تدخل أو قيد. أما الفقرة رقم (٤٢) ونصت على "يلتزم عضو هيئة التدريس بالساعات المكتبية" فجاءت بمتوسط حسابي (٣,٦٧) وبنسبة مئوية (٧٣,٤٪)، وبدرجة عالية. ويعزى السبب في ذلك إلى أن ذلك جزء من مهام ووظيفة عضو هيئة التدريس ويلتزم به بدافع أخلاقي ومهني وبفعل القانون والتعليمات المنظمة لذلك. أما الفقرة رقم (٣٨) ونصت "تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس في اختيار الموضوعات التي يتناولها ضمن المساقات التي يدرسونها"؛ فجاءت بمتوسط حسابي (٣,٦٢) أي ما نسبته (٧٢,٤٪) وبدرجة عالية. ويعزى السبب في ذلك إلى أن نظام وتعليمات الجامعات الرسمية والخاصة تعطي عضو هيئة التدريس الحرية في اختيار

الموضوعات التي يتناولها ضمن المساقات المختلفة شريطة التزامه بتنفيذ الوصف العام للمساق الذي يتم إقراره من قبل لجنة الخطة في كل جامعة.

وحصلت الفقرة رقم (٣٧) ونصت على "تمنح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في اختيار محتوى المقررات التي يدرسونها"، على متوسط حسابي (٣,٥٢) ونسبة مئوية (٧٠,٤٪) ودرجة عالية. ويعزى السبب في ذلك إلى أن عضو هيئة التدريس يمتلك القدرة والدراية في صياغة الخطط المتعلقة بالمقررات التي يدرسونها مراعين الأسس النفسية والاجتماعية للطلبة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الزيدي (٢٠٠٠) التي أكدت على حرية عضو هيئة التدريس في القيام بأعماله الأكاديمية دون قيد. وحصلت الفقرة رقم (٤٠) التي نصها "توفر الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس في اختيار طريقة التقويم المناسبة" وبمتوسط حسابي (٣,٤٥) وبنسبة مئوية (٦٩٪) وبدرجة متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن عضو هيئة التدريس في الجامعات ملتزم بنظام امتحانات تفرضه عليه الجامعة وفق مواعيد محددة"؛ حيث إن معظم الجامعات الأردنية تلزم عضو هيئة التدريس بإجراء امتحانين أول وثاني وامتحان نهائي، وفي أحوال قليلة يمنح حرية إجراء امتحان نصفي وآخر نهائي.

وحصلت الفقرة رقم (٤٧) ونصت على "توفر الجامعة حرية نشر الحقيقة بالشكل الذي يراه عضو هيئة التدريس" على متوسط حسابي بلغ (٣,٤٠) ونسبة مئوية (٦٨٪) ودرجة متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن عضو هيئة التدريس مقيد في ذلك بالاعتبارات القانونية، فهو ملزم بأخذ الموافقة على المعلومات التي عليه الإدلاء بها عن عمله أو في خدمة المجتمع من قبل إدارة الجامعة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الزيدي (٢٠٠٠) التي أشارت نتائجها إلى أن عضو هيئة التدريس ملزم بإتباع التعليمات النافذة في مؤسسته التربوية التي في الغالب لا تتعارض مع مبادئ الحرية الأكاديمية. أما الفقرة رقم (٤٥) وتنص على "توفر الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس في التحدث في الموضوعات غير المرتبطة بالمادة العلمية التي يدرسها" فجاءت بمتوسط حسابي(٣,٢٥) وبنسبة مئوية (٦٥٪) وبدرجة متوسطة. ويعزى السبب

في ذلك إلى أن عضو هيئة التدريس لا يسمح له بالتحدث في موضوعات غير مرتبطة بالمادة العلمية التي يدرسها وهو ملتزم بمفردات الخطة المبرمجة للموضوع في المحاضرة، أما غير ذلك فيكون من خلال الساعات المكتبية.

والفقرة رقم (٣٥) ونصها "توفر الجامعة المستلزمات المتعلقة باستخدام الطرائق الحديثة في التدريس" جاءت بمتوسط حسابي (٣,٢٣) وبنسبة مئوية (٦٤,٦٪) وبدرجة متوسطة. والسبب في ذلك أن الجامعات توفر المستلزمات اللازمة المتعلقة باستخدام الطرائق الحديثة في التدريس بشكل متوسط لاعتبارات وإمكانيات مادية تتعلق بها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من: السكران (١٩٨٣)، طناش (١٩٩٤)، عبدالله (١٩٩٤)، التي أشارت إلى أن الجامعات توفر المستلزمات اللازمة لاستخدام الطرائق الحديثة. أما الفقرة رقم (٣٦) ونصها "تعطي الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس بأداء أعمال إضافية إلى نصابه التدريسي" وجاءت بمتوسط حسابي (٢,٩٠)، وبنسبة مئوية (٥٨٪) وبدرجة متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعات لا تعطي أعضاء هيئة التدريس أعباء فوق النصاب القانوني، وإذا كان ذلك فيكون مأجوراً ويدفع له من موازنة الجامعة حسب بند العمل الإضافي لغايات التدريس في الجامعات.

أما (مجال البحث العلمي)، فقد احتل المرتبة الثانية وجاء بمتوسط حسابي (٣,٣٥) وبنسبة مئوية (٦٧٪) وبدرجة متوسطة. ويعزى سبب ذلك إلى وجود تحديات كبيرة أحياناً تقيد البحث العلمي في الجامعات وعلى رأسها العائق المادي والعائق البيروقراطي؛ حيث حصلت الفقرة رقم (٢٦) ونصت على "تعطي الجامعة عضو هيئة التدريس الحرية في إجراء البحوث في موضوعات يحددها بنفسه" على متوسط حسابي (٣,٩٧) وبنسبة مئوية (٧٩,٤٪)، وبدرجة عالية. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعات تحث عضو هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية في مجال تخصصه، وذلك من أجل إثراء المخزون المعرفي لديه، والعمل على تفعيل عملية النمو المهني لديه من خلال الترقية إلى رتبة أعلى وبالتالي لا يوجد أي قيد على حريته في تناول أي موضوع طالما يرتبط بتخصصه الدقيق. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من: السكران (١٩٨٣)، حمادة (١٩٨٩)، عبد الله (١٩٩٤)، التي أكدت على حريات تحديد موضوعات

البحوث والدروس وحق إجرائها ونشر نتائجها، وحق تدريس كافة القضايا والمشكلات. وحصلت الفقرة رقم (٢٧) ونصها "تتيح الجامعة الحرية المسؤولة لعضو هيئة التدريس في نشر بحوثه" على متوسط حسابي (٣,٨٤) وبنسبة مئوية (٧٦,٨٪) وبدرجة عالية. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعة لا تقيد هذه الحرية على الإطلاق إلا من خلال ضرورة النشر في مجلات مُحكمة علمياً وذات سمعة علمية. وجاءت نتيجة هذه الفقرة متفقة مع دراسة كل من: (White,1999)، (Bronwyn,2004)، وقمبر (٢٠٠١) التي أكدت على حرية النشر للبحث العلمي في مجلات تتسم بالرصانة العلمية. وجاءت الفقرة رقم (٢٤) ونصها "تتيح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس الاطلاع على المجلات العلمية والدوريات العلمية المتخصصة المناسبة لبحوثهم"، بمتوسط حسابي (٣,٦٦) وبنسبة مئوية (٧٣,٢٪) وبدرجة عالية. ويعزى السبب في ذلك إلى وعي إدارة الجامعات لمتطلبات إجراء البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس والاستفادة من البحوث الأخرى لإثراء بحوثهم. حيث عملت الجامعات على الاشتراك في المجلات والدوريات العادية والإلكترونية التي يستطيع أعضاء هيئة التدريس الاستفادة منها مجاناً. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من: السكران (١٩٨٣)، قمبر (٢٠٠١)، (White,1999)، (Bronwyn,2004)، التي أشارت إلى أن حرية إجراء البحوث يتم حمايتها بشكل معتدل. وحصلت الفقرة رقم (٢٥) التي نصت على "توفر الجامعة المراجع والمجلات العلمية الكافية لإجراء البحوث العلمية" على متوسط حسابي (٣,٤٤) وبنسبة مئوية (٦٨,٨٪) وبدرجة متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى وجود المعيقات في توفير المراجع والكتب على وجه التحديد وإلى وجود إجراءات وعقبات تؤخر عملية توفير هذه المستلزمات ومنها قضية العطاءات التي تأخذ الوقت الطويل قبل الشراء أو الحصول عليها. وحصلت الفقرة رقم (٢٣) ونصها "تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالحصول على الدعم المالي من جهات حكومية وخاصة لإجراء البحوث" على متوسط حسابي (٣,٣٩) وبنسبة مئوية (٦٧,٨٪) وبدرجة متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعات تقوم بتوفير الدعم المادي للبحث العلمي ولكن حسب النسبة المخصصة له من الموازنة العامة للجامعات

وكذلك حسب الموارد والإمكانات المتاحة لها ويعتبر ضئيلاً لدعم البحث العلمي، ولا يفي بحاجات أعضاء الهيئة التدريسية. وحصلت الفقرة رقم (٣٢) التي تنص على "تضع الجامعة معايير عادلة للترقية" على متوسط حسابي (٣,٣٤) ونسبة مئوية (٦٦,٨٪)، وبدرجة متوسطة. ويعود السبب في ذلك إلى أن معايير الترقية غير مستقرة وقابلة للتعديل والتبديل. وفي ظل هذا الوضع يشعر عضو هيئة التدريس بأنها ليست عادلة بشكل كاف بالإضافة على تعقيدها وجعلها أكثر صعوبة وأكثر تحدياً. أما الفقرة رقم (٣٣) وتنص على "تزود الجامعة أعضاء هيئة التدريس بأسماء المجلات العلمية المعتمدة" فجاءت بمتوسط حسابي (٣,٢٧)، وبنسبة مئوية (٦٥,٤٪)، وبدرجة متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعات تزود عضو هيئة التدريس باسم المجلة المعتمدة أو غير المعتمدة لغايات الترقية بناء على طلبه بعد أن يتقدم بطلب إلى اللجنة المختصة. وفي حال النشر في مجلة علمية محكمة غير واردة في قائمة المجلات المعتمدة ولم يكن قد تقدم بطلب اعتمادها، فإن عليه التقدم بطلب اعتمادها، وفي أحوال كثيرة لا تعتمد. لذلك فإن كثرة الإجراءات في هذا الإطار وتدخل الذاتية في اعتماد المجلات تعتبر عاملاً معيقاً للحرية الأكاديمية ومعيقاً لتقدم عضو هيئة التدريس في إنتاجه البحثي. والفقرة رقم (٢٨) وتنص على "تدعم الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مادياً" جاءت بمتوسط حسابي (٣,٢١)، وبنسبة مئوية (٦٤,٢٪) وبدرجة متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن المخصصات المالية التي تعتمد لغايات دعم البحث العلمي في الجامعات لا تفي بالغرض المطلوب ولا تكفي أعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي على أكمل وجه. أما الفقرة رقم (٣٠) التي تنص "تعتمد الجامعة العدالة في نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس" فجاءت بمتوسط حسابي (٣,١٨) وبنسبة مئوية (٦٣,٦٪) وبدرجة متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعات لا تلتزم بالمعايير التي تضعها لغايات الترقية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بشكل كامل وذلك لدخول عامل الواسطة والعلاقات الشخصية في عملية النشر، بالإضافة إلى غياب الموضوعية في اختيار المقيّمين أو المحكمين، إلى جانب إعطاء الصلاحية المطلقة لمجلس العمداء في الترقية أو عدم الترقية بغض

النظر عن نتائج التقييم للإنتاج العلمي والتقارير الإدارية لعضو هيئة التدريس. أما الفقرة رقم (٢٢) ونصت على "تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس الاطلاع على الأعمال البحثية لزملائهم" فحصلت على بمتوسط حسابي (٣,١٣)، ونسبة مئوية (٦٢,٦٪) وبدرجة متوسطة، ويعزى السبب في ذلك لدرجة الوعي والثقافة والاهتمام الأكاديمي لعضو هيئة التدريس، وكذلك اهتمامه بعملية البحث العلمي بشكل يتيح لهم حرية الإطلاع على أعمال بعضهم البعض. وحصلت الفقرة رقم (٣١) ونصت على "تدعم الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس معنويا" على متوسط حسابي (٣,٠٨)، ونسبة مئوية (٦١,٦٪)، وبدرجة متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعة لا تخصص المبالغ الكافية لغايات دعم البحث العلمي، وبالتالي فإنه يؤثر تأثيراً سلبياً على الجانب المعنوي، ومن ثم لا تكفي في الأحوال العادية لدعمهم وتشجيعهم. أما الفقرة رقم (٣٤) ونصت على "تدخل المحسوبية والعلاقات الشخصية في قبول البحوث للنشر"، فقد جاءت بمتوسط حسابي (٣,٠٧)، وبنسبة مئوية (٦١,٤٪) وبدرجة تقدير متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعة تعتمد أسساً علمية لقبول البحوث لغايات النشر، لكن اعتماد هذه الأسس ليس بمستوى عالٍ من الموضوعية بل تؤدي العلاقات الشخصية دوراً بارزاً في عملية النشر. أما الفقرة رقم (٢٩) وتنص على "تعمل الجامعة على إصدار مجلات متخصصة في حقول المعرفة المختلفة" فجاءت بمتوسط حسابي (٣,٠٢)، وبنسبة مئوية (٦٠,٤٪)، وبدرجة تقدير متوسطة. ويعزو الباحثان السبب إلى أن الجامعات تعمل في كثير من الأحيان على إصدار المجلات ولكن ليس في جميع الحقول العلمية أو الإنسانية، ويعتمد ذلك على المخصصات المرصودة لهذه الغاية في الموازنة العامة للجامعات كل على حدة. بالإضافة إلى أن العدد الكبير من الجامعات والأكاديميين لم يواكبوا إصدار العدد الكاف من المجلات العلمية المحكمة بشكل كافٍ.

أما (مجال حرية التعبير) فاحتل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣,١٩)، وبنسبة مئوية (٦٣,٨٪)، وبدرجة تقدير متوسطة.

وحصلت الفقرة رقم (١٦) جدول رقم (١٨) التي نصت على "يمارس

عضو هيئة التدريس حقه في التعبير دون النظر إلى الوضع الاجتماعي" على متوسط حسابي (٣,٥١)، وبنسبة مئوية (٧٠,٢٪)، وبدرجة تقدير عالية. ويعزى السبب في ذلك إلى أن حرية التعبير عن الرأي للأكاديميين متاحة كما هي متاحة لكل مواطن في إطار القانون وقيم المجتمع.

أما الفقرة رقم (١٣) ونصت على "يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير دون النظر إلى الدين" فجاءت بمتوسط حسابي (٣,٣٩)، وبنسبة مئوية (٦٧,٩٪)، وبدرجة تقدير متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن أعضاء الهيئة التدريسية يحكمهم قانون الجامعات، بالإضافة إلى القيم الأخلاقية في التعامل فيما بينهم ومع الآخرين كونهم الخبرة والقدوة لغيرهم، بالإضافة إلى أن الحرية التي يمارسها عضو هيئة التدريس في التعبير عن الرأي حرية مضبوطة ومقننة ورشيدة، كما أن عضو هيئة التدريس يحكمه القانون والتعليمات والأنظمة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من: السكران (١٩٨٣)، طناش (١٩٩٤)، حمادة (١٩٨٩)، التي أشارت إلى أن حرية التعبير عن الرأي تساعد على تكوين مؤسسة تعليمية فعالة يتفاعل فيها أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة.

والفقرة رقم (١١) نصت على "يعبر عضو هيئة التدريس عن رأيه بحرية" وجاءت بمتوسط حسابي (٣,٣٤)، وبنسبة مئوية (٦٦,٨٪) وبدرجة تقدير متوسطة، ويعود السبب إلى أن عضو هيئة التدريس يمارس حرية التعبير في ظل القانون والنظام وضمن سياق المواد التي يدرسها دون عوائق إلا أنه لا يستطيع التعبير داخل المحاضرة في مواضيع خارجة عن الموضوع الذي يدرسه.

وأشارت الفقرة رقم (١٤) إلى "يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير دون النظر إلى التخصص"، وجاءت بمتوسط حسابي (٣,٦٢)، وبنسبة مئوية (٦٥,٢٪)، وبدرجة تقدير متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الحرية الأكاديمية التي يمارسها عضو هيئة التدريس في التعبير عن الرأي حرية مضبوطة ومقننة ورشيدة.

وحصلت الفقرة رقم (١٢) "توفر الجامعة فرصة النمو المهني لعضو هيئة التدريس فيها" على متوسط حسابي (٣,٢٢) ونسبة مئوية (٦٤,٤٪) وبدرجة تقدير متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعة توفر قدراً محدوداً من الدعم لجوانب النمو المهني من خلال دورات تنويرية لأعضاء هيئة التدريس الجدد تتم على نطاق ضيق، في حين تقتصر فرص النمو المهني الأدائي على دعم المشاركة بالمؤتمرات العلمية والندوات.

وحصلت الفقرة رقم (١٧) التي نصت على "توفر الجامعة الحرية المسؤولة لأعضاء هيئة التدريس بتكوين آراء وقناعات وأفكار خاصة بهم" على متوسط حسابي (٣,١٨) وبنسبة مئوية (٦٣,٦٪)، وبدرجة متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس يعملون ضمن هدف واحد وهو النهوض بالعمل التربوي والأكاديمي والمهني الجامعي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من: السكران (١٩٨٣)، حمادة (١٩٨٩)، طناش (١٩٩٤)، قمبر (٢٠٠١)، (Bronwyn, 2004).

وحصلت الفقرة رقم (٢٠) ونصها "تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرص التفكير الحر والإبداعي" على متوسط حسابي (٣,١٧) وبنسبة مئوية (٦٣,٤٪) وبدرجة تقدير متوسطة، ويعزى السبب في ذلك إلى طبيعة ظروف العمل غير الداعمة وغير المثيرة لدافعية أعضاء هيئة التدريس نحو التميز والإبداع بالإضافة إلى كثرة الأعباء والمسؤوليات الوظيفية التي تبعد عضو هيئة التدريس عن القيام بأية أعمال تحمل سمة الإبداع، وبالتالي إشغاله بأعمال روتينية عادية.

وأما الفقرة رقم (١٥) التي نصت على "يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير دون النظر إلى الرتبة الأكاديمية" فجاءت بمتوسط حسابي (٣,١١)، وبنسبة مئوية (٦٢,٢٪) وبدرجة تقدير متوسطة. ويعزى السبب في ذلك أنه لا فروق في الحقوق والواجبات بين أعضاء هيئة التدريس فإنهم يمارسون عملهم على نفس المستوى من الحرية.

والفقرة رقم (١٩) التي نصت على "تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالتعبير عن أنفسهم في أنشطة الجامعة" فجاءت بمتوسط حسابي (٣,٠٥)، وبنسبة مئوية (٦١٪)، وبدرجة تقدير متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعة لا تضع قيود على حرية المشاركة أو التعبير في النشاطات كون ذلك يتم ضمن القوانين والتعليمات.

أما الفقرة رقم (٢١) ونصها "تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرصة تفسير وتبرير ما يقدمونه" فجاءت بمتوسط حسابي (٣,٠٥)، وبنسبة مئوية (٦١٪)، وبدرجة تقدير متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن دور اللجان التي تبت في المواضيع الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس قد تعتمد على المزاجية في التعامل مع بعض أعضاء الهيئة التدريسية.

والفقرة رقم (١٨) ونصها "تشجع الجامعة اللقاءات الفكرية الحوارية بين أعضاء هيئة التدريس" فجاءت بمتوسط حسابي (٢,٨٥)، وبنسبة مئوية (٥٧٪)، وبدرجة تقدير متوسط. ويعزى السبب في ذلك لعدم وجود الوقت الكافي لدى عضو هيئة التدريس، ولعدم وجود قواسم مشتركة أحياناً عند بعضهم فيهم بينهم، من حيث الاتجاهات الفكرية والاجتماعية والعقائدية والثقافية.

أما (مجال اتخاذ القرار) فقد احتل المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣,٠٢) وبنسبة مئوية (٦٠,٤٪)، وبدرجة تقدير متوسطة، حيث احتل هذا المجال المرتبة الرابعة وبدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة (٦) جدول رقم (١٧) ونصها "يشارك عضو هيئة التدريس في مناقشة قرارات مجلس القسم" على متوسط حسابي (٤,٠٧) وبنسبة مئوية (٨١,٤) وبدرجة تقدير عالي. ويعزى السبب في ذلك إلى أن كل عضو هيئة تدريس هو عضو في مجلس القسم الذي ينتمي إليه، ويشارك مشاركة فعّالة في اتخاذ القرارات التي تصدر عن القسم، بالإضافة إلى أن هناك تجانس تعليمي وفكري وثقافي فيما بين أعضاء هيئة التدريس وعليهم وفق القانون مسؤولية مشتركة لمناقشة واتخاذ القرارات على مستوى قسمهم الأكاديمي.

وحصلت فقرة رقم (٨) ونصها "تشرك الجامعة أعضاء هيئة التدريس في اللجان العلمية" على متوسط حسابي (٣,٨٦)، وبنسبة مئوية (٧٧,٢٪)، وبدرجة تقدير عالي. ويعزى السبب في ذلك إلى أن كل عضو هيئة تدريس له الحرية في الاشتراك في اللجان العلمية ولا يوجد قيد على ذلك في إطار القوانين والتعليمات. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من: السكران (١٩٨٣)، طناش (١٩٩٤)، عبدالله (١٩٩٤)، التي أكدت على أن مفهوم الحرية الأكاديمية كان إيجابياً، وكذلك استقلالية أعضاء هيئة التدريس، وضمان أمنهم الوظيفي والدفاع عن حقوقهم وتوسيع مجالات حريتهم المهنية والعلمية.

وحصلت الفقرة رقم (٧) ونصت على "تعتمد إدارة الجامعة المركزية في اتخاذ القرارات الأكاديمية" على متوسط حسابي (٣,٦٩)، وبنسبة مئوية (٧٣,٨٪)، وبدرجة تقدير عالي. ويعزى السبب في ذلك إلى أن القرارات تصدر عن إدارة الجامعات دون نقاش أو حتى أية مراجعة، كما أنها تهمل أحياناً وتصبح توصيات مجالس الأقسام بصورة شكلية.

وحصلت الفقرة رقم (٢) "يشارك عضو هيئة التدريس في اختيار أعضاء هيئة التدريس الجدد" على متوسط حسابي (٣,٢٥)، ونسبة مئوية (٦٥٪)، وبدرجة تقدير متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى عدم إلزامية توصيات مجالس الأقسام للمجالس العليا وصدورها على شكل توصيات وليس على شكل قرارات.

أما الفقرة رقم (٤) ونصها "يتعرض عضو هيئة التدريس للضغوط بسبب آرائه" فجاءت بمتوسط حسابي (٣,١٣)، وبنسبة مئوية (٦٢,٦٪)، وبدرجة متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى كون عضو هيئة التدريس مع ما لديه من الحصانة الأكاديمية إلا أن كثيراً من الجهات سواء كانت مؤسسات مجتمع أهلية أو مؤسسات وهيئات حكومية أو أفراد في هذه المؤسسات قد يمارسون الضغط على عضو هيئة التدريس، وبالتالي يؤثر سلباً عليه وبشكل يمنعه من أداء عمله ويعارض قناعته وآراءه. ويتجلى ذلك الضغط في عمليات تعيين أعضاء هيئة تدريس جدد وفي النجاح والرسوب للطلبة.

وحصلت الفقرة رقم (١٠) التي نصت على "تفرض الجامعة آرائها في القضايا الأكاديمية المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس" على متوسط حسابي (٢,٧١) وبنسبة مئوية (٥٤,٢٪) وبدرجة تقدير متوسطة. ويعزى السبب في ذلك أن المجالس العليا مثل مجلس العمداء كثيراً ما يصدر قرارات في كثير من الأوقات لا تستند إلى رأي عضو هيئة التدريس، ومنها قرارات الترقية التي تصدر دون مشاركة حقيقة من أعضاء هيئة التدريس.

والفقرة رقم (١) ونصت على "تشرك الجامعة عضو هيئة التدريس في اتخاذ القرار" جاءت بمتوسط حسابي (٢,٦٥) وبنسبة مئوية (٥٣٪) وبدرجة تقدير متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن عضو هيئة التدريس يشرك في اتخاذ القرار في أمور محددة وليس في جميع الأمور وذلك يعود إلى طبيعة القوانين والتعليمات التي تجعل من مشاركته نسبية وغير مطلقة.

وحصلت الفقرة رقم (٣) ونصها "تطرح السياسات العامة للجامعة على أعضاء هيئة التدريس للمناقشة" على متوسط حسابي (٢,٤٨)، ونسبة مئوية (٤٩,٦٪)، ودرجة تقدير منخفضة، والفقرة رقم (٩) ونصها "يشارك أعضاء هيئة التدريس في وضع القوانين والتعليمات الجامعية المتعلقة بهم" وعلى متوسط حسابي (٢,٤١)، وبنسبة مئوية (٤٨,٢٪)، وبدرجة تقدير منخفضة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن آراء أعضاء هيئة التدريس في مناقشاتهم في مجالس الأقسام في طرح السياسات العامة للجامعة، تؤخذ على شكل توصيات واقتراحات وقد يؤخذ بها وقد لا يؤخذ بها في المجالس الأعلى. وبالتالي نرى مساهمة محدودة لهم في وضع القوانين أو التعليمات أو مناقشة السياسة العامة للجامعة.

أما الفقرة رقم (٥) ونصها "يبدي عضو هيئة التدريس رأيه في التعيينات الإدارية" فبلغ متوسطها الحسابي (١,٨٩)، وبنسبة مئوية (٣٧,٨٪)، وبدرجة تقدير منخفضة، ويعزى السبب في ذلك إلى أن عضو هيئة التدريس لا علاقة له في القرار في عملية انتقاء الموظفين الإداريين كون عملية اختيارهم تقوم بها لجان تعيين من العمداء أو رئيس الجامعة ونوابه لغايات الانتقاء.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغيرات الجنس، والرتبة الأكاديمية، والجامعة، والخبرة؟

تم تقسيم هذا السؤال إلى أربعة أسئلة فرعية، وفيما يلي مناقشة نتائج كل سؤال فرعي:

السؤال الثاني (أ): هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الجنس؟

بينت نتائج السؤال الثاني (أ) بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠.٠٥$) تعزى لأثر الجنس في ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في مجال اتخاذ القرار. وجاءت الفروق لصالح الذكور؛ انظر جدول رقم (٩). ويعزى السبب في ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس الذكور؛ هم غالبية في الجامعات، وبالتالي فهم يمارسون تلك الحرية امتداداً لمسؤولياتهم التي لا تفرض عليهم قيوداً؛ بينما تمارس الإناث الحرية الأكاديمية بحذر لاعتبارات تتعلق بطبيعة تنشئة الإناث التي تفرض عليهن قيوداً اجتماعية عند المشاركة في اتخاذ أي قرار؛ فما زالت الأسرة الأردنية تمارس التمييز بين الإناث والذكور في المعاملة ومستوى الحرية الذي يمنح لكل منهما، وبالتالي فإن مستوى الحرية الأكاديمية للإناث يتناسب مع مستوى الحرية العامة التي تمنح لها في المجتمع الأردني وخارج أسوار الجامعة.

كما بينت نتائج السؤال الثاني (أ) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠.٠٥$) تعزى لأثر الجنس في مجال حرية التعبير، والبحث العلمي والتدريس والأداة ككل لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة. ويعزى السبب في

ذلك إلى تشابه البيئات الأخلاقية والاجتماعية والثقافية التي يعيشها أعضاء هيئة التدريس من ذكور وإناث، واعتبار أنفسهم نموذجاً يقتدى به، فلا يقبلون أن تناقض صورتهم ما هو متوقع منهم من احترام وتقدير، حيث بلغت النسبة المئوية للذكور (٦٦,٦٪) وللإناث (٦٤,٤٪).

السؤال الثاني (ب): "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الرتبة الأكاديمية"؟

يشير جدول رقم (١٠) إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = ٠.٠٥$) تعزى لأثر الرتبة الأكاديمية في مجال البحث العلمي والتدريس على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة للحرية الأكاديمية ولصالح رتبة الأستاذ. ويعزى السبب في ذلك إلى أن رتبة الأستاذ هي أعلى رتبة أكاديمية في الجامعات، مما يجعل الأستاذ أكثر دراية وممارسة ومعالجة للأمور، وأكثر تعمقاً كذلك في موضوع تخصصه ومن ثم أكثر قناعة وتطبيقاً للحرية الأكاديمية.

كما بينت نتائج السؤال الثاني (ب) أن هناك فروقاً بين رتبة أستاذ مشارك من جهة وأستاذ مساعد من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح أستاذ مساعد، ويعزى السبب في ذلك إلى أن الأستاذ المساعد يكون في بداية عهده بالعمل الأكاديمي مدفوعاً برغبة للعمل وتطبيق المهارات التعليمية، والعمل على التناغم ما بين النظرية والتطبيق في عمله، بالإضافة إلى رغبته في اللحاق بالركب الأكاديمي في الترقيات الأكاديمية والعلمية.

السؤال الثاني (ج): "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية والخاصة باختلاف متغير الجامعة"؟

يشير جدول رقم (١٢) إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند

مستوى الدلالة ($\alpha = ٠.٠٥$) تعزى لمتغير الجامعة على جميع المجالات والأداة الكلية على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، وجاءت الفروق لصالح الجامعات الخاصة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن طبيعة العلاقات السائدة في مجتمع الجامعات الخاصة تختلف عن العلاقات السائدة داخل مجتمع الجامعات الحكومية لقلة عدد أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات الخاصة، مما قد يعطي انتماءً ثقافياً واجتماعياً ويؤدي إلى إفساح المجال للحرية الأكاديمية أكثر من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية.

السؤال الثاني (د): "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة باختلاف متغير الخبرة؟"

يشير جدول رقم (١٣) إلى أن هناك فروقاً بين فئة الخبرة (٥ سنوات فأقل) من جهة، وفئة الخبرة (١١ سنة فأكثر). وجاءت الفروق لصالح فئة الخبرة (١١ سنة فأكثر). ويعزى السبب في ذلك إلى أن الخبرة كلما ازدادت تعطي صاحبها فهماً أكبر وأوسع لمعاني وأهمية الحرية الأكاديمية، وبالتالي يمارسها بشكل أكبر وأفضل.

الاستنتاجات

في ضوء عرض النتائج ومناقشتها، يمكن الإشارة إلى:

- أظهرت الدراسة تقدم أعضاء هيئة التدريس الذكور أكثر من أعضاء هيئة التدريس الإناث في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار.
- بينت الدراسة أن هناك فروقاً بين رتبة أستاذ مشارك ورتبة أستاذ على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بين الجامعات الرسمية والخاصة، وذلك لصالح رتبة الأستاذ.
- أظهرت الدراسة تقدم الجامعات الخاصة على الجامعات الحكومية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

- أشارت الدراسة أن هناك ترابطاً وثيقاً بين عدد سنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس وبين ممارستهم للحرية الأكاديمية لصالح ذوي الخبرة العالية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بما يلي:

١ - ضرورة إتاحة الفرصة أمام أعضاء الهيئة التدريسية من الإناث لممارسة أوسع للحرية الأكاديمية من خلال الإعداد والتأهيل العلمي.

٢ - العمل على إتاحة الفرص لجميع الرتب العلمية في الجامعات الحكومية والخاصة لممارسة الحرية الأكاديمية.

٣ - إجراء دراسة تتعلق بالكشف عن أسباب تدني اتخاذ القرار على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية عند الإناث ووضع الحلول المناسبة لها.

٤ - إعداد وتأهيل أعضاء هيئة التدريس الجدد ليزيد ارتباطهم وتطبيقهم للحرية الأكاديمية عن طريق تبادل الخبرات بين الجامعات الرسمية والخاصة.

٥ - توصي الدراسة بمزيد من الاهتمام بالجامعات الحكومية وإعادة النظر في السياسات التربوية المتبعة فيها والعمل على زيادة مستوى الحرية الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية.

٦ - ضرورة تعميق ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الحكومية أسوة لما هو موجود في الجامعات الخاصة.

Academic Freedom Among Academics Of The Jordanian Public And Private Universities

Dr. Mohammad S. Al-Zyoud
Media Dept. Educational Directorate
Fourth Erbid Zone
H.K.J.

Dr. Mohammad A. Al- Shbool
Dept. Foundation and Ed. Management
Faculty of Educational Sciences
Jordanian University
H.K.J.

ABSTRACT

The study aimed at identifying the degree of practicing academic freedom among academics in the Jordanian public and private universities. Also, it aimed at identifying if there are any significant statistical differences in the degree of practicing academic freedom in the public and private universities due to the academics: gender, experience, academic rank, and university.

The study population consisted of all academics of the Jordanian public and private universities (n = 4123). The sample was (632) academics; randomly selected.

The study revealed the following results:

1 - There were significant statistical differences at (α = 0.05) between male and female academics practice of academic freedom in the decision making theme in favor of male academics.

2 - There were no significant statistical differences at (α = 0.05) between male and female academics practice of academic freedom in the freedom of expression theme, as well as teaching and scientific research themes.

3 - There were significant statistical differences at (α = 0.05) in the practice of academic freedom due to the academic rank in the teaching and scientific research theme, in favor of rank "professor".

4 - There were significant statistical differences at (α = 0.05) in the practice of academic freedom due to the university type variable in the study theme.

In the light of the study results, recommendations were made for more improvement in the area of academic freedom for academics.

المراجع

١ - أبو ليل، أمين (١٩٩٢). الحاجة إلى هيئة تدريس مؤهلين في الجامعات العربية حتى عام ٢٠٠٠. عمان، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، ٢٨، ٣٦٩-٣٨٠.

٢ - الجعنيني، نعيم وآخرون (١٩٩٧). **قواعد التدريس في الجامعة**. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.

٣ - الجعنيني، نعيم (٢٠٠٤). **الفلسفة وتطبيقاتها التربوية**، (ط١). عمان: دار وائل.

٤ - حماده، عبد المحسن (١٩٨٩). دراسة ميدانية للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت. **المجلة التربوية**، ٦(٢١)، ٨٤-٩١.

٥ - خلف، عمر محمد (١٩٨٦). ديمقراطية التعليم العالي في الدول العربية. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، ٢١، ٨١-١٠٤.

٦ - الرشدان، محمود (٢٠٠٠). الإحباط والهدر التربوي في التعليم العالي في الأردن. في شادية التل (محرر)، **التعليم العالي في الأردن بين الدرجة والطموح**، عمان، بحوث مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية.

٧ - الزيدي، مفيد (٢٠٠٠). التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي، الحرية الأكاديمية نموذجاً. في شادية التل (محرر)، **التعليم العالي في الأردن بين الدرجة والطموح**، عمان، بحوث مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية.

٨ - سكران، محمد (١٩٨٣). الحرية الأكاديمية في ضوء وظائف التعليم الجامعي في مصر. رسالة دكتوراه منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

٩ - شقير، محمد (٢٠٠٣). الحرية الأكاديمية في الجامعات الأجنبية السعودية. **مجلة الفيصل**، ٣٢٥، ٤١-٤٩.

١٠- طناش، سلامة (١٩٩٤). مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية. **مجلة دراسات العلوم الإنسانية**، ٢٢- أ(٥).

١١- الطويل، هاني عبد الرحمن (١٩٩٩). **الإدارة التعليمية مفاهيم و... أفاق**. عمان: دار وائل.

١٢- عبدالله، عبد الخالق (١٩٩٤). حالة جامعة الإمارات العربية. في أومليل (محرر) **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية**، بحث ومناقشات الندوة الفكرية، منتدى الفكر العربي.

١٣- عبيد، منى مكرم (١٩٩٤). الحريات الأكاديمية في مصر بين الأمس واليوم. في أومليل (محرر) **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية**، بحث ومناقشات الندوة الفكرية، منتدى الفكر العربي.

١٤- عقراوي، متى (١٩٦٨). التعليم الجامعي في الشرق الأوسط، الجامعة وإنسان الغد. بيروت، الجامعة الأمريكية.

١٥- قمبر، محمود (٢٠٠١). **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية**. الدوحة: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.

١٦- محافظة، علي (١٩٩٤). الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية. في أومليل (محرر) **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية**، بحث ومناقشات الندوة الفكرية، منتدى الفكر العربي.

١٧- هاستكر، شارل (١٩٧١). **نشأة الجامعات**، ترجمة جوزيف نسيم. الإسكندرية، دار النشر للجامعات.

18 - Bronwyn, Adam (2004). **How faculty make sense of administrative methods and motives for chang**e. Syracuse university.

19 - Keith, K. M. (1997). Faculty Attitudes Toward Academic Freedom. Doctoral Dissertation, University of Southern California. **Dissertation Abstracts International**, 58101P105.

20 - Oberleitner, Gerd (1996). The Right to Education, Academic Freedom, and the African Charter on Human and People Rights. In Erazo.

Ximena (ed.), **Academic Freedom for Education and Human Rights**. Zed Books, London, World University Service.

21 - Rich, Arthur Allan (2002). A Legal-Historical Study of Public College and University, (PhD), the Florida State University.

22 - Scott, Joan (1996). Academic Freedom as an Ethical Practice. In Menand and Louis (eds.), **The future of academic freedom**. The University of Chicago Press, pp. 163-180.

23 - White, Jennifer (1999). Academic Freedom in Cyber space**.** Doctoral Dissertation, University of Virginia 1998. **Dissertation Abstracts international** 59/67, p239.